

الجرائم الأسرية كأحد مظاهر الضعف القيمي في المجتمع المصري:
دراسة تحليلية لصفحة الحوادث بجريدة الأهرام لعام ٢٠١٢ م

الجرائم الأسرية كأحد مظاهر الضعف القيمي في المجتمع المصري

دراسة تحليلية لصفحة الحوادث بجريدة الأهرام لعام ٢٠١٢ م

حسين أنور، خلف اسماعيل*

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي أحدثه تغير النسق القيمي لدى الأفراد داخل الأسرة المصرية في ارتكابهم لسلوكيات إجرامية تجاه بعضهم البعض، ولتحقيق هذا الهدف انطلقت الدراسة من مدخل نظري متعدد المصادر وهو النسق الوظيفي لدي بارسونز، واللامعيارية لدي دور كايم، وتفسير روبرت ميرتون للسلوك الاجرامي، ونظرية التفكك الاجتماعي، وتفسير هابر ماس للسلوك الاجرامي، كما تبنت الدراسة مفهوم التغير والجريمة و القيم والنسق القيمي، وتنتمي الدراسة إلى الدراسات التحليلية حيث اعتمدت على منهج تحليل المضمون، لتحليل عينة من أعداد جريدة الأهرام بلغ عددها ٨٥ عددا بواقع ٦٠ جريمة، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: جاء الأزواج والأبناء الذكور في صدارة مرتكبي الجرائم الأسرية في مصر عام ٢٠١٢، حيث أنهم ارتكبوا خمس هذه الجرائم، احتل الشباب المرتبة الأولى بين مرتكبي الجرائم الأسرية، تبين وجود علاقة ارتباطية بين امتهان الشخص لمهنة حرة كالسباكة والنجارة والتنجيد وبين ارتكاب سلوكيات إجرامية داخل الأسرة

الكلمات المفتاحية: النسق القيمي، الجريمة، التغير.

تقديم:

وصف علماء الاجتماع الحقبة المعاصرة من تاريخ العالم بأوصاف تدل على عظم التغيرات التي تشهدها، وتعتقد النتائج المرتبطة بهذه التغيرات. فهي حقبة عدم اليقين

استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة قناة السويس.

مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة قناة السويس.

"روبرستون رونالد"، أو الرأسمالية غير المنظمة "أوفى"، أو إمبراطورية الفوضى "سمير أمين"، أو صدام الحضارات "صموئيل هنتنجتون"، أو مجتمع المخاطر "أولريش بك" (احمد زايد، ٢٠١٢، ١٤٥).^(١) وهكذا نجد العالم المعاصر يتحول بفعل هذه التغيرات - يوماً بعد يوم - إلى عالم ينشغل بالمادة أكثر من إنشغاله بالقيم والأخلاق، وتحل فيه العلاقات الفردية القائمة على المصلحة محل العلاقات القائمة على العواطف الإيجابية، كما تحل فيه الفوضى وعدم اليقين محل العلاقات المستقرة القائمة بين الأفراد على أساس من القيم الأصيلة كالثقة والتسامح واحترام الآخر. (احمد زايد، ٢٠١١، ٧).^(٢) ومن الجدير بالذكر أنه ليس بالمادة أو بتراكم الثروة والربح، ولا بالهيمنة والصراعات والعنف يتحقق الوجود المركزي للإنسان، بل بالقيم الفاضلة التي تمنع الإنسان من أن يطغى على أخيه (احمد زايد، ٢٠١٢، ١٥٢).^(٣) وذلك من منطلق أن الفاعلية التاريخية والحضارية للأمم تُقاس بمدى تماسك وفاعلية منظومة قيمها. (عبد السلام طويل، ٢٠١٢، ٤٠٣).^(٤)

وتمر منظومة القيم في مختلف المجتمعات بمجموعة من التحولات والتغيرات نتيجة بعض التفاعلات والاعتبارات الذاتية والموضوعية، والعوامل المحلية والإقليمية والعالمية. وفي أحيان كثيرة لا تكون هذه التحولات للأفضل مما ينجم عنها في النهاية حالة من الفراغ القيمي (محمد إبراهيم منصور، سماء سليمان، ٢٠٠٩، ٩٦٢).^(٥) بمعنى أنه إذا تعرضت منظومة القيم إلى هزات أو تحولات غير مرغوب فيها، أو إنتابها نوع من الخلل، تدهورت أحوال البشر، وعمّ الفساد في الأرض، وشعر الناس - كما أشار ابن خلدون - بفقدان التوازن، وعدم الثقة، وضياع الرؤى، وسادت الفوضى الأخلاقية والسلوكية، وفقد النظام الاجتماعي قدرته على البقاء، وظهرت حالة من اللامعيارية الأخلاقية (المجالس القومية المتخصصة ٢٠٠١، ٢١٨ - ٢١٩).^(٦)

ويرصد رجال الفكر الاجتماعي مظاهر الأزمة الأخلاقية والسلوكية الشائعة في المجتمع المصري، والتي تتمثل في الفساد بأنواعه، وشيوع حالة من عدم الانضباط على

كافة المستويات، وازدياد أنماط من الجرائم لم يعهدها المجتمع المصري من قبل مثل جرائم المحرمات، والجرائم الأسرية، والتفكك الأسري، وإعلاء القيم المادية داخل الأسرة، وانتشار الاضطرابات والانحرافات السلوكية بين أفراد الأسرة (محمد إبراهيم منصور، سماء سليمان، ١٩٩، ٢٠٠٩-١٠٠) ^(٧)

وترتب على كل هذا وجود صور عديدة من الصراع بين القيم التي تؤكد عليها الثقافة العامة، والقيم المرتبطة بالثقافة الفرعية للأفراد، وقد صاحب ذلك ظهور صراع كبير بين القيم المتعلقة بالمجال العام، والقيم المتعلقة بالمجال الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى صراع المعايير وانتشار المظاهر السلوكية للإجرام والانحراف (أحمد محمد السيد إمام عسكر، ٢٠٠١، ٥٥-٥٦) ^(٨). ليس في المجتمع العام فقط، وإنما داخل الأسرة أيضاً.

ويمر المجتمع المصري - حالياً - ببعض التحولات في شتى مناحي الحياة، وهذه التحولات هي انعكاس للتحولات العالمية التي تركت آثارها على البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأبرزت اضطرابات وتفكك إجتماعي، وإنهيار للقيم السائدة نتيجة سرعة هذه التحولات التي لم يستوعبها المجتمع، والتي أدت بالطبع إلى زيادة معدلات الجرائم بصفة عامة، والجرائم الأسرية بصفة خاصة، والتي بدأت تزداد يوماً بعد يوم، وبدلاً من أن تكون الأسر الملاذ الآمن لأفرادها صارت مسرحاً للتشاحن والصراعات والجرائم (إجلال إسماعيل حلمي، ١٩٩٩، ١٩٧) ^(٩). ومن ثم فقدت القيم والأخلاق السامية مكانتها وأساسها، وأصبحت مجرد أدوات عملية وإجراءات منطقية يتم إتباعها مادامت ناسبت الظروف وحقت المطلوب، ويتم تغييرها باستمرار لتحقيق المصلحة المتغيرة من منظور كل إنسان حسب ظروف دائمة التغير (صلاح عبدالكريم، ٢٠١٣، ١٠) ^(١٠).

وتقع الدراسة الراهنة في خمسة مباحث عالجت قضيتها الأساسية نظرياً وتطبيقياً. فجاء المبحث الأول ليعرض لمشكلة الدراسة، وتوضيح أهدافها وأهميتها، بينما عرّج

المبحث الثاني على الإطار التصوري للدراسة مع التركيز على المدخل النظري، والجهاز المفاهيمي، والتساؤلات الأساسية للدراسة. وتناول المبحث الثالث الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث التعريفات الإجرائية للمفاهيم، والمدخل المنهجي، ونوع الدراسة ووحدة التحليل. كما عرض المبحث الرابع للإطار التطبيقي للدراسة، والذي اشتمل على خلاصة الدراسة التحليلية مع توضيح هوية الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية بالمجتمع المصري لعام ٢٠١٢م، وطبيعة وأنماط هذه الجرائم، والتوزيع الجغرافي لها، والأدوات المستخدمة فيها، وكذا العلاقات القرابية بين الجناة والضحايا، وتحديد القيم السلبية الدافعة لإرتكاب مثل هذه الجرائم. واختتمت هذه الدراسة بالمبحث الخامس، والذي عرض لنتائج الدراسة وتوصياتها مع الإشارة إلى المراجع العلمية التي تمت الاستفادة منها.

المبحث الأول: مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها:

أولاً: الروافد الأساسية لمشكلة الدراسة:

يمكن إرجاع أسباب الأزمة التي يتعرض لها بناء الأسرة المعاصرة أن قيم السوق التي أفرزها النظام الرأسمالي في مرحلة توحشه المعاصرة قد بدأت تتسلل إلى الأسرة، وتهدهدها في إستقرارها واستمرارها. وتأتي في مقدمة هذه القيم قيمتان: أولهما الرغبة الجامحة في الاستكثار من المال، وثانيهما قيمة المنافسة التي تتحول إلى صراع لإستبعاد الآخر، وتصفية وجوده. ومن أهم مظاهر الخلل داخل البناء الأسري، تراجع الإنتماء الأسري، وتردى العلاقة بين الوالدين وأبنائهم، والمنازعات بين الأخوة والأخوات، ويصاحب كل هذا تحول مؤسف في طبيعة العلاقة بين الزوجين من علاقة تواذ وتراحم وشعور متبادل بالمسئولية المشتركة في رعاية الأبناء، ومواجهة أعباء الحياة إلى علاقة تنافس ومواجهة قد تصل إلى حد الصراع وارتكاب سلوكيات إجرامية دون أي اعتبار للرابطة المقدسة (أحمد كمال أبو المجد ، ١٢٣، ٢٠٠٢-١٢٤) (١).

وإذا كانت عملية التحديث التي تمر بها المجتمعات يمكن وصفها بأنها عبارة عن تحول شمولي يمارس نوعاً من العنف على البنية التقليدية للمجتمع الذي ينخرط في دينامية تحول تدريجي من مجتمع منغلق على ذاته إلى مجتمع منفتح على كامل ما هو خارجي وجديد. وينجم عن هذا التحول بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية، والتي تتمثل في الانتقال من نظام التضامن العضوي، وأولوية علاقات القرابة والمصاهرة، وسيادة القيم المتوارثة إلى دينامية اجتماعية جديدة تسودها قيم ومعايير الاستقلال، والحرية النسبية للفرد في اختياراته. وهكذا نجد أن هذه التحولات البنيوية العميقة تتولد عنها شروخ في البنية الثقافية للمجتمع، ومن ثم يصحح المجتمع ميدان حرب لا تهدأ، ويسوده صراع الجاذبيات، جاذبية التقليد وثقافته، وجاذبية الحاضر وعنفه، مع ما يُصاحب ذلك من شعور بالفوضى، واختلال المعايير (صلاح عبدالكريم، ٢٠١٣، ١٠، ١٢).

وهكذا نلاحظ أن التحضر يؤدي إلى تعقيد الحياة الاجتماعية، وتشويه العلاقات الإنسانية مع محاكاة أنماط الثقافة الغربية، وبالتالي تزداد معدلات الجرائم الأسرية التي يكون فيها الجناة والضحايا من نفس الأسرة. وأوضح دليل على ذلك ما أشارت إليه الإحصاءات في الآونة الأخيرة من تزايد الجرائم التي يعتدى فيها الابن على والديه أو أحدهما، أو يقوم الأب أو الأم بقتل أحد أبنائهما أو بعضهم، وهو ما يدل على تدهور كبير في العلاقات الإنسانية والأسرية، وتغيير في أنماط القيم السائدة داخل الأسرة والمجتمع (مها متولي، ٢٠٠٣، ٢٢٤، ٢٠٠٣) (١٣).

ولقد اهتم بعض كبار المفكرين العاملين باليونسكو بالتغيرات التي طرأت على القيم، فكتب "جيروم باندي Jerome Binde"، وزميله "جوزيف جو Joseph Goux" مقالاً بعنوان: "أين ذهب القيم؟" أشارا فيه إلى أن القرن العشرين شهد تراجعاً كبيراً - في كثير من مناطق العالم - في التمسك بالقيم والعقائد الدينية. ويتفق "بول فاليري Paul Valery" معهما في نفس وجهة النظر، حيث يقرر بأننا نعيش في عصر

مليء بالتناقضات مما) ساهم في انخفاض تمسك الأفراد بالقيم الدينية والأخلاقية
(BindeJerome, Goux Joseph.2001, P. 13.)^(١٤).

ويمكن القول أن الفكرة الرئيسية لهذه الدراسة قد تبلورت لدى الباحثين من خلال
أربعة روافد أساسية، يأتي في مقدمتها الرافد الإحصائي، ويليه الرافد الفكري، ثم الرافد
المجتمعي، وأخيراً الرافد البحثي.

وفيما يتعلق بالرافد الإحصائي، نجد أن الإحصاءات تشير إلى تزايد الصور الحديثة
من الجرائم العنيفة التي تحدث بين الأزواج، أو ما يُطلق عليها جرائم العنف
الأسري(أحمد زايد، ١٩٤، ٢٠١١)^(١٥). ويقرر العلماء أن هناك ثلاثة ملايين حالة عنف
أسري تحدث كل عام على مستوى العالم معظمها من النساء، وتعرض امرأة واحدة من
بين كل ثلاث نساء للعنف الأسري طبقاً للإحصاءات الدولية (سميرة موسى البديري،
سهايم كاظم نمر، ٤١٥، ٢٠١٢)^(١٦).

ولقد حاول عالم الاجتماع "مورى شتراوس Straus" وزملاؤه عام ١٩٨٠ أن
يحصوا مدى تكرار العنف في المنازل الأمريكية، وذلك عن طريق استبيان طُبّق على
الزوجات والأزواج عن الصراعات التي تظهر في أسرهم، وكيف يتغلبون عليها. ولقد
توصل الباحثون إلى حقيقة مؤداها أن أسرة من بين كل ست أسر كانت مسرحاً لصراع
يُحدث أذى لأحد طرفي العلاقة الزوجية، وأن كل الأسر الأمريكية - تقريباً - تكون
مسرحاً لحادثة عنف على الأقل مرة كل عام (أحمد زايد (مشرفاً)، ٢٠٠٢، ٢)^(١٧).

وأشار "جين ناش June Nash" إلى أن (٥٢%) من حالات القتل في
المكسيك حدثت داخل الأسرة. وفي إحصاء أُجري في الولايات المتحدة الأمريكية عام
١٩٨٤ تبين أن (٢٤%) من حوادث القتل ارتكبتها أحد أفراد الأسرة (طريف
شوقي، ٢٠٠٠، ٢)^(١٨). كما تشير الإحصاءات الأمريكية بشأن العنف ضد الزوجات
أن ثلث النساء المقتولات قتلهن أواجهن. وفي دراسة أجراها "ولفجانج Wolfgang"

في ولاية فيلادلفيا تبين أن ٤٢% من الزوجات اللاتي قُتلن قتلهم أواجهن (طريف شوقي، ٢٠٠٠، ٤) (١٩).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي ينتشر فيها العنف الأسري، حيث سجلت أعلى نسبة للجرائم الأسرية على المستوى العالمي خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وأن ٢٩% من العنف الذي ارتكب ضد النساء كان على يد أحد أقاربهن. كما أفادت الحكومة البريطانية أن حوالي (٦٣٥) ألف حادثة عنف أسري تقع في إنجلترا وويلز سنوياً، وأن (٨١%) من ضحايا هذه الحوادث من النساء، و(١٩%) من الرجال (منال محمد عباس، ٢٠١١، ٣٢-٣٤) (٢٠).

وتشير الإحصاءات في استراليا أنه خلال عام ٢٠٠٦ تم الإبلاغ عن (٣٥٠٠) حادث عنف أسري، وأن (٤٢%) من هذه الحوادث الأسرية كانت بين الزوجين. وأنه على مدار ثلاث سنوات في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ كانت (٧٠%) من الحوادث التي أُبلغت للشرطة عبارة عن حوادث عنف أسري (منال محمد عباس، ٢٠١١، ٣٦) (٢١). وكشفت دراسة "Straus" عام ١٩٨٠ عن أن العنف بين الأخوة في المجتمع الأمريكي هو أكثر أنماط العنف الأسري تكراراً. وفي ضوء ذلك تذهب الدراسة إلى أن حوالي (٢٩) مليون طفل أمريكي مارس فعل أو أكثر من العنف البدني تجاه أحد أشقائه على مدار العام (عدلي السمري، ١٩٩٧، ٧) (٢٢).

وفي تحليل أجراه "جون هوبكنز John Hopkins" لأكثر من خمسين مسحاً سكانياً، اتضح أن العنف يقع على المرأة في كل المجتمعات، وأن امرأة من كل ثلاث نساء حول العالم يمارس الزوج العنف ضدها، وأن النسبة بلغت (٤٢%) في كينيا، و(٣٨%) في كوريا، و(٢٨%) في الولايات المتحدة الأمريكية، و(٣٥%) في مصر (منال محمد عباس، ٢٠١١، ٣٦) (٢٣).

وتشير الإحصاءات الرسمية في مصر إلى تطور وتزايد جنایات العنف الأسري وذلك خلال الفترة من ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٨ حيث اتضح أن هذه الجنایات كانت في

أعلى معدلاتها عام ١٩٩٥، حيث شهد هذا العام أعلى نسبة في جنایات القتل العمد داخل الأسر بواقع (٢٢%) من إجمالي جرام القتل عن الفترة المذكورة (فادية أبو شهبة، ماجدة عبد الغني) (٢٤).

كما أوضحت الإحصاءات الرسمية الخاصة بالعنف الأسري في الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٦ أن هناك نمواً متزايداً في حجم جرائم العنف الأسري على مستوى جمهورية مصر العربية، وأن معظم هذه الجرائم تتخذ طابعاً بدنياً (جسمانياً) مثل القتل، والضرب المفضي إلى موت وإحداث عاهات مستديمة. وأشارت التقارير الرسمية أن جرائم العنف الأسري بمصر بلغت نسبتها (١٦.٠٨%) عام ٢٠٠٢، ثم تزايدت نسبتها في عام ٢٠٠٤ حتى وصلت (٢١.٥%)، وبلغت في عام ٢٠٠٦ (٢٢.٤%) من إجمالي الجرائم الخاصة بالعنف في المجتمع المصري (منال محمد عباس، ١٨٠-٢٢٧) (٢٥).

ويشمل الرافد الفكري خلاصة ما ذكره علماء الاجتماع بشأن القضية الرئيسية لهذه الدراسة ورؤاهم الفكرية حول تفسير العلاقة بين متغيراتها. ويأتي في مقدمة هؤلاء "اميل دوركايم" واستخدامه لمفاهيم مثل: الأنومي (اللامعيارية)، والعقل الجمعي، والتضامن الآلي، والمجتمع الأخلاقي وكذلك صياغته لفرضين مهمين هما: "كلما زاد التضامن الآلي في المجتمع كلما قوى الضمير الجمعي"، و"كل شيء يؤدي إلى التضامن فهو شيء أخلاقي" (أحمد زايد، ١٩٩٤، ٨٧-٨٨) (٢٦).

وكذلك تناول "روبرت ميرتون" أنماط الاستجابة الخمسة لتصرفات الأفراد في المواقف الحياتية من خلال منظومة الأهداف والوسائل، والتي تتبدى في الاستجابات الامتثالية والابتداعية والطقوسية والانسحابية والتمردة. وربما تكون الاستجابتين الأخيرتين الأقرب إلى مشكلة هذه الدراسة، حيث أن الأفراد داخل الأسرة حينما لا تتوافق أهدافهم مع الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف يكون أمامهم أحد خيارين: إما الانسحاب من أداء الأدوار والمسئوليات المنوطة بهم واللجوء إلى الحلول المؤقتة، وفي

صدارتها إدمان المخدرات بمختلف أنواعها والتي تؤدي في النهاية إلى ارتكاب الجرائم عامة، والجرائم الأسرية على وجه الخصوص. وإما التمرد على الواقع والتصدي للمعايير والقيم الأسرية ومحاولة الخروج عنها حتى لو كان ذلك على حساب أحد أفراد الأسرة. ويتضمن الرافد المجتمعي جميع الشواهد الإمبيريقية والملاحظات الميدانية سواء كانت من خلال المشاهدة المباشرة أو غير مباشرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة سواء المسموعة أو المرئية أو المقروءة (عبد المجيد الشوافي، نادر أبو الفتوح، ٢٠١٢، ٢٧) (٢٧). وجميع هذه الشواهد - سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة - تخبرنا بارتفاع معدلات الجرائم الأسرية بالمجتمع المصري في الوقت الراهن، فما هو الأب الذي يقتل أولاده، وتلك زوجة تنفق مع عشيقها لقتل زوجها، وهناك الأبناء الذين يتخلصون من آبائهم أو أمهاتهم، وهؤلاء الأخوة يذبحون أختهم بسبب الميراث... وكل هذه الممارسات الإجرامية وغيرها التي تتم داخل الأسرة المصرية - والتي نلاحظها باستمرار، فراها في تفاصيل الحياة اليومية لبعض الأسر، أو نسمع عنها من الآخرين، أو نقرأ تفاصيلها في الصحف اليومية - كانت أحد المصادر الرئيسية لصياغة الفكرة المحورية للدراسة الراهنة.

ويتركز الرافد البحثي لمشكلة الدراسة في النتائج النهائية للبحوث الميدانية سواء التي اهتمت بدراسة تغير النسق القيمي، والتي أشارت في مجملها إلى حدوث تغيرات سلبية هائلة سواء فيما يتعلق بضعف الإيمان بهذه القيم، أو عدم ترجمتها في سلوكيات فعلية، أو وضعها في ترتيب متأخر رغم أهميتها وضرورة أسبقيتها عن غيرها من القيم. ومن أهم هذه البحوث ما قام به كل من: آمال عبد الحميد محمد (٢٨) ونعيمة الصفار (١٩٩٤) (٢٩) وعبد الحكيم الشرجي (١٩٩٦) (٣٠) وشريفي الجابري (٢٠٠٢) (٣١) وأمين سعيد عبد الغني (٢٠٠٣) (٣٢) ويحيى الخطيب (٢٠٠٦) (٣٣) وأحمد وأحمد زايد (٢٠٠٩) (٣٤) وعبد الله عنكيس (٢٠١٠) (٣٥) وحنان محمود أحمد أبو زيد (٢٠١٢) (٣٦). وكذلك البحوث التي اتخذت من السلوك الإجرامي داخل الأسرة محوراً

لها، ويأتي في مقدمة هذه البحوث ما اهتم بدراسته كل من خالد طميم (١٩٩٢) (٣٧) وأمنية عفيفي (١٩٩٤) (٣٨) وإلهام محمد (١٩٩٥) (٣٩) ومجددة حسانين (١٩٩٩) (٤٠) وأحمد المجدوب (٢٠٠٠) (٤١) ورويدا أبو العلا (٢٠٠١) (٤٢) ومها سيف الدين (٢٠٠٣) (٤٣) وسالي عبد الحى (٢٠٠٣) (٤٤) وحنان السريحي (٢٠٠٦) (٤٥) ومحمود عبد الرشيد وزين العابدين مخلوف (٢٠٠٧) (٤٦) وعبد الناصر وهبة (٢٠٠٩) (٤٧) وحنان الصويعي (٢٠٠٩) (٤٨) وسالم إبراهيم (٢٠١٢) (٤٩) والمجلس القومى للمرأة بالقاهرة (٢٠١٢) (٥٠). وجاءت نتائج معظم هذه البحوث لتشير إلى ارتفاع معدلات الجرائم الأسرية باختلاف أنماطها وتعدد وسائل ارتكابها بين الأفراد داخل الأسرة مما يعطى دلالات يقينية أن ثمة ارتباط بين تغير النسق القيمي لدى الأفراد الأسرة وارتكابهم لسلوكيات إجرامية تجاه بعضهم البعض. ولما غاب الربط المباشر في البحوث السابقة - رغم كثرتها - بين تغير النسق القيمي وانعكاسه على ارتفاع معدلات الجرائم الأسرية بالمجتمع المصري؛ لذلك صاغا الباحثان مشكلة الدراسة الراهنة في التساؤل التالي:

ما تأثير تغير النسق القيمي لدى الأفراد داخل الأسرة المصرية في ارتكابهم لسلوكيات إجرامية تجاه بعضهم البعض؟.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

- ١- محاولة الكشف عن هوية الجناه والضحايا في الجرائم الأسرية بالمجتمع المصرى عام ٢٠١٢م.
- ٢- تحديد طبيعة الجرائم الأسرية (طبيعة فردية - ذات طابع تشاركى).
- ٣- محاولة تحديد الأنماط المختلفة للجرائم الأسرية.
- ٤- تحديد موقع الجرائم الأسرية على المتصل الریفى الحضري.
- ٥- الكشف عن الأدوات المستخدمة في ارتكاب الجرائم الأسرية.

- ٦- محاولة تصنيف الجرائم الأسرية طبقاً للعلاقات القرابية بين الجناة والضحايا.
- ٧- التعرف على القيم السلبية الدافعة لإرتكاب الجرائم الأسرية بالمجتمع المصري.
- ٨- رصد التغيرات الطارئة على النسق القيمي للأفراد داخل الأسرة المصرية.
- ٩- محاولة تفسير علاقة تغير النسق القيمي بانتشار الجرائم الأسرية في المجتمع المصري.

ثالثاً: الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

- تستمد الدراسة الراهنة أهميتها من بعض الاعتبارات لكل من بينها ما يلي:
- ١- لوحظ من خلال المراجعة التحليلية للتراث البحثي المرتبط بهذه الدراسة أن كلا المتغيرين اللذين اعتمدت عليهما هذه الدراسة وهما: تغير النسق القيمي (المتغير المستقل)، والجرام الأسرية (المتغير التابع) لم تتم دراستهما بشكل مباشر.
 - ٢- ترتبط هذه الدراسة ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من المفاهيم السوسولوجية الهامة مثل: مفهوم "الدُّعر الأخلاقي" لـ "ستانلي كوهن"، والذي استخدمه في كتابه "الشياطين الشعبية والدُّعر الأخلاقي" ١٩٧١ (جون سكوت، جوردون مارشال، ٢٠١١، ١٦٣) (٥١) ومفهوم "الأنومي الأسري" لـ "جاف" (سامية مصطفى الخشاب، ١٦٧، ٢٠٠٨) (٥٢) ومفهوما "الكوابح، والتحول الأخلاقي" لـ "أنتوني جيدنز" (أحمد زايد، ٨١، ١٩٩٦-٨٢) (٥٣) ومفهوما "الاحترام، والعفة" لـ "بيتر بيرجر" (محمد حافظ دياب (مترجم)، ٢٠٠٨، ١٤٠، ٢٠٠٨) (٥٤) ومفاهيم "اللامعيارية، والضمير الجمعي، والمجتمع الأخلاقي" لـ "اميل

دوركايم" (فرانك وويليامز الثالث، ومارلين ماك شاني، ١٤١، ١٩٩٦-١٤٢) (٥٥).

٣- يوجد خط مشترك بين مسار هذه الدراسة وبعض المعاني المستمدة من عدد من الفروض العلمية لعلماء الاجتماع من أمثال "دوركايم" والذي يرى أنه كلما زاد التضامن الآلي في المجتمع زاد الضمير الجمعي (مريم أحمد مصطفى، ٥٩، ١٩٨٦) (٥٦)، و"كولمان" والذي يفترض بأنه كلما ارتفع مستوى الثقة بين الأفراد انخفضت لديهم الانتهازية (خلاف خلف الشاذلي وآخرون، ١١٦، ٢٠٠٥-١١٧) (٥٧)، و"جاف" الذي يقرر بأنه بزيادة الأنومي الأسري تزيد معدلات الجرائم الأسرية (سامية مصطفى الخشاب، ١٦٨) (٥٨).

٤- تضع هذه الدراسة لبنة في البناء العلمي السوسيولوجي من خلال استخدامها للمنهج التحليلي في دراسة الجرائم الأسرية في المجتمع المصري، ومما يؤكد على أهمية هذا ما أشار إليه "عسكر" (أحمد محمد السيد إمام عسكر، ٦٨) (٥٩) في دراسته التحليلية بأن هناك ندرة في استخدام المنهج التحليلي في دراسات الجريمة والانحراف.

٥- تكتسب هذه الدراسة أهميتها التطبيقية من خلال محاولة تشخيص التغيرات التي أصابت البناء القيمي للأسرة المصرية وانعكاس ذلك على ارتكاب السلوكيات الإجرامية داخل الأسرة؛ وذلك بهدف تقديم مجموعة من التوصيات التي ربما يُفيد الأخذ بها في إعادة أفراد الأسرة المنحرفين إلى جادة الصواب مرة أخرى، وكذلك محاولة تحصين الأسرة من هذه الممارسات العدوانية من خلال اشتراك جميع المؤسسات الاجتماعية بدورها في بناء وحماية المنظومة القيميية لجميع أفراد الأسرة.

المبحث الثاني: الإطار التصوري للدراسة

أولاً: المدخل النظري للدراسة:

سوف نتناول في هذا المدخل النظري بالعرض والتحليل لمجموعة من علماء الاجتماع لتتعرف على رؤيتهم النظرية في تفسير العلاقة الارتباطية بين تغير القيم في المجتمعات وانتشار الجرائم الأسرية بها. ونذكر من هؤلاء العلماء ما يلي:

١- بارسونز والمتطلبات الوظيفية للنسق الأسري:

حدد بارسونز أربعة متطلبات وظيفية للأنساق الاجتماعية وهي التوافق، والتكامل، وتحقيق الهدف، وتدعيم النمط. وتطبيق هذه المتطلبات على السلوك الإجرامي نلاحظ أنه إذا كانت هذه المتطلبات تمثل شروطاً ضرورية لوجود النسق الاجتماعي، فإن أي سلوك إجرامي يمكن النظر إليه بوصفه إخفاقاً من جانب من جانب بعض الأفراد في أن يقوموا بإسهامات وظيفية ملامة داخل النسق (سامية محمد جابر، ١٩٩٦، ٣٢٣) (٦٠).

والأسرة - كنسق اجتماعي - تتطلب إسهامات توافقية من جميع أعضائها، وعلى رأسهم رب الأسرة والذي ينبغي أن يوفر الدخل الملائم لحياة الأسرة. ولذلك فإن بعض الانحرافات مثل الإدمان، والمرض العقلي، والانتحار لها هذا الأثر الوظيفي المعوق، وأي نوع من التقصير من جانب أعضاء الأسرة في الأدوار الإنتاجية قد تكون له آثار خطيرة تجاه الأسرة مما يؤثر في أدائها كوحدة توافقية (سامية محمد جابر، ١٩٩٦، ٣٢٣، ٣٢٤) (٦١).

كما أن فشل بعض الأفراد داخل الأسرة في العمل على تكامل سلوكهم مع مصالح أعضاء النسق الأسري يعتبر صورة من صور الجريمة، حيث يقوم أحد الأعضاء بالاستحواذ على خاصية أو رمزية معينة على حساب الآخرين. وتكون نتيجة هذا الفعل أن يغترب الأفراد عن بعضهم البعض، وبالتالي تظهر بينهم صراعات عنيفة قد تقود بعضهم

إلى ارتكاب سلوك إجرامي تجاه بعض أفراد الأسرة (سامية محمد جابر، ٣٢٤، ١٩٩٦) (٦٢).

٢- دور كايم واللامعيارية الأسرية:

تعني اللامعيارية اللاقانون، واللائنظام، واللاقاعدية، وتنم جميعها عن اختلال في التركيب الاجتماعي، والذي يؤدي إلى افتقار السلوك إلى القيم والقواعد والمعايير التي يمكن بها تمييز السلوك الصواب من السلوك الخطأ. ويترتب على وجود اللامعيارية بالمجتمع أن تتاب العلاقات بين الأفراد داخل الأسرة، وكذلك النسق القيمي المتعارف عليه بينهم حالة من الصراع والتناقض. وهذا الصراع لا يقوى على مقاومته جميع الأفراد داخل النسق الأسري، بل إن بعضهم قد يصبح منعزلاً غير مكترث بما حوله، والبعض الآخر قد يصبح عدوانياً أو مجرمًا سواء كان ذلك العدوان موجه إلى آخرين خارج الأسرة أو من داخلها (مصطفى عبد المجيد كاره، ٢٤٢، ١٩٨٥-٢٤٣) (٦٣). وبالتالي فإن اللامعيارية الأسرية هي حالة من عدم الإشباع توجد لدى بعض أفراد الأسرة وتنتج عن الإحساس بالتعارض بين الآمال ومستويات الطموح من ناحية، والوسائل المتاحة لتحقيق هذه المستويات من ناحية أخرى (سامية محمد جابر، ٣١٤، ١٩٩٦) (٦٤) مما يترتب عليها تغيرات سلبية في المنظومة القيمي لديهم.

ولقد أكد "دوركايم" على أهمية التنشئة الاجتماعية في استدماج الفرد للقيم التي تحدد له قواعد السلوك وتضبطه (آمال عبد الحميد محمد، ٢٠٠٠، ١٨٤) (٦٥). ويرى "دوركايم" أن سلامة المجتمع واستقراره يتوقفان على قيام الأسرة باستدماج الأفراد تجاه القيم التي يجمع عليها المجتمع داخل ذواتهم، وهي ما أطلق عليه الوعي الجمعي (أندرو إدجار وبيتر سيدجويك، ٤٩٥، ٢٠٠٩) (٦٦) وفي حالة غياب الوعي الجمعي تزداد قيم الأنانية والانتهازية وتنتشر الجرائم الأسرية.

٣- ميرتون وتفسيره للسلوك الإجرامي داخل الأسرة:

يحدث السلوك الانحرافي وفقاً لتصور "ميرتون" حين يُوصد البناء الاجتماعي الفرص أمام بعض الأفراد لتحقيق أهدافهم عن طريق الوسائل المشروعة، والمشكلة في نظر "ميرتون" تكمن في أن قلة من الناس تُتاح لهم الفرص لتحقيق أهدافهم الثقافية عن طريق الوسائل النظامية المشروعة (محمود عبد الرشيد، زين العابدين مخلوف، ٣٨) (٦٧).

ويقول "ميرتون" أنه يمكن تفسير السلوك الإجرامي من وجهة النظر الاجتماعية على أنه ظاهرة من ظواهر الانفصال، وعدم الوفاق بين مجموعة الغايات والأهداف التي تحددها الجماعة حسب الثقافة السائدة، وبين الوسائل المعايير والقواعد التي ينص عليها ويقررها التنظيم الاجتماعي والبنية الاجتماعية لتحقيق هذه الغايات وبلوغ هذه الأهداف (مصطفى عبد المجيد كاره، ٢٥٣) (٦٨).

٤- جاف والأنومي الأسرى:

أشار "جاف Jaffe" إلى أن نقص الإجماع على القيم يعتبر من الأسباب الأساسية لأنومي الأسرة. ويذهب "جاف" إلى أنه إذا كانت الأنومي تعني في المجتمع الكبير حالة انعدام المعايير في المجتمع، فإن الأنومي في الأسرة تعني إنعدام الإجماع على القيم داخل الأسرة. ولقد وجد "جاف" أن هناك علاقة إيجابية بين نقص الإجماع على القيم داخل الأسرة وبين الميل إلى الانحراف، ومن هنا اعتبر "جاف" أن أنومي الأسرة يمكن أن يفيدنا في التنبؤ بالميل إلى الانحراف والجريمة. وهكذا توصل "جاف" من دراسته إلى افتراض رئيسي مفاده: كلما زاد الإجماع القيمي داخل الأسرة كلما انخفض احتمال ارتكاب السلوك الإجرامي، والعكس صحيح كلما انخفض الإجماع القيمي زاد احتمال تورط أفراد الأسرة في ارتكاب سلوكيات إجرامية فيما بينهم (سامية مصطفى الخشاب، ١٦٧-١٦٨) (٦٩).

٥- أنصار نظرية التفكك الاجتماعي وتفسير الجرائم الأسرية:

تفسر هذه النظرية العنف الأسري من خلال العلاقة بين التفكك الاجتماعي والتفكك الأسري، إذ ثمة علاقة ارتباطية بينهما. وأن العلاقة بينهما تقوم على أساس افتراض أن هناك حالة من التأثير المتبادل بين الأسرة والمجتمع، إذ قد تتعرض الأسرة لبعض الضغوط الاجتماعية الخارجية الناتجة عن ظاهرة التفكك الاجتماعي، ومن ثم تتحول هذه الضغوط إلى أزمات داخل الأسرة (سميرة موسى البدري، سهام كاظم نمر، ٤١٩) ^(٧٠) وهذه الأزمات من شأنها تُضعف العلاقات بين أفراد مما ساعد على انتشار مشاعر الكراهية داخل الأسرة، وبالتالي تزيد حدة الصراعات التي تصل في بعض الأحيان إلى الإطاحة بأي أفراد الأسرة أياً كان صغيراً أو كبيراً، رجلاً كان أو امرأة.

ويتخذ التفكك الأسري نوعين هما: التفكك المادي، والتفكك الاجتماعي. ويترتب على هذا التفكك الأسري أن ينشأ الأبناء داخل أسر مفككة تترسب في أعماقهم الكراهية نحو الآخرين، ويتمثل ذلك في الانحراف والتمرد على القيم والقوانين، ومن صور هذا التمرد ممارسة العنف أو السلوكيات الإجرامية ضد أحد أفراد الأسرة (سميرة موسى البدري، سهام كاظم نمر، ٤١٩-٤٢٠) ^(٧١).

٦- هابرماس وتفسيره للجرائم الأسرية بسبب تشوّه العمليات الاتصالية:

إن ضعف موقف رب الأسرة تجاه أفرادها يؤدي إلى فقدان الأسرة قدرتها على فرض أية سلطة على أفرادها. ومما يضعف سلطة الأسرة فقدان الاتصال بين أفرادها. ويترتب على ذلك ظهور أشكال من الاتصال المشوّه. ولقد أكد "هابرماس" على أن سيطرة الميدان العام (أساليب الاتصال الجماهيرية) يؤدي إلى اختراق ذوات الأفراد وخصوصيتهم، وتخلق بينهم شبكة اتصالية بديلة لشبكة اتصاليهم الشخصية. ويؤدي هذا الوضع إلى خلق أفراد غير قادرين على الاتصال الإيجابي فيما بينهم. كما أن هذا الميدان العام يفرض قيمه الخاصة وينزع من الأفراد قيمهم الجماعية والأخلاقية ويستبدلها بقيم مادية فردية (أحمد زايد، ٢٠٢، ٢٠٠٨) ^(٧٢). وكل هذا من شأنه أن يزيد

من اهتمام الأفراد بتحقيق أهدافهم ومصالحهم حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح الآخرين داخل الأسرة، ولو كان ذلك من خلال استخدام العنف بمختلف صورته. وكل هذا يؤثر على درجة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل الأسرة. ويتفق هذا مع ما يراه "أنتوني جيدنز" من أن ثمة ارتباطاً مباشراً بين الجريمة وبين تحليل العلاقات المدنية اليومية (أنتوني جيدنز، ١٢٥، ٢٠١٠) (٧٣). ومن ثم فإن "جيدنز" يفضل أن يطلق على العصر الحالي عصر التحول الأخلاقي بدلاً من التحلل الأخلاقي (أنتوني جيدنز، ٧٢) (٧٤).

ثانياً: الجهاز المفاهيمي للدراسة:

تتضمن الدراسة الحالية على مجموعة من المفاهيم منها:

١- مفهوم التغيير:

التغيير في اللغة مصدر "تغيّر يتغيّر تغيّراً أو تحول. والتغيير هو التبديل والتحويل من حالة إلى حالة أخرى (أديب اللجمي وآخرون، ٢٢٧-٢٢٨) (٧٥). كما يدل التغيير على كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي فهو ينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بناء الطبقي، أو في نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوكيات الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات التي ينتمون إليها (أحمد زكي بدوي، ١٩٧٧، ٣٨٢) (٧٦).

٢- مفهوم القيم والنسق القيمي:

القيمة بالكسر واحدة القيم، وقومت السلعة أي ثمنتها، واستقام اعتدل، وقومته عدلته، وقيمة الشيء قدره، وقيمة المتاع ثمنه (مجد الدين الفيروز آبادي، ١٩٥٢، ٣٧٨٢) (٧٧). ولقد عرف كلاكهون (١٩٥٢) القيم بأنها تصور صريح أو ضمني، خاص بفرد أو مميز لجماعة، عما هو مرغوب، يؤثر في الاختيار من بين البدائل المطروحة من أنماط، ووسائل، وغايات الفعل (شارلوت سيمور، ٤٣٩) (٧٨).

كما أشار "روبين وليامز Robin Williams" إلى أن القيم عبارة عن عناصر تجريبية في السلوك تظهر من واقع الخبرة الإنسانية. ومن العلماء من رأى أن القيم عبارة عن معايير "كولب Kolb"، ومنهم من اعتبرها مُثل ثقافية "ميلتون روكيتش"، ومنهم من صنفها على أنها أدوات لتقييم الأحداث والمواقف اليومية "لانديز Landes"، وهناك من اعتبرها معتقدات عامة "ميلتون ألبرشت Milton Albrecht"، وهناك من وصفها بالأهداف المطلوب تحقيقها "الف تيرنر Ralph Turner" ومنهم من عرفها بالتوجهات العامة "كورت باير Kurt Baier" و"نيكولاس ريشر Nicholas Rescher" ومنهم من رأى أنها بمثابة احتمالات سلوكية "فرانز أدلر Franz Adler" (Hutcheon Pat Duffy, 1972, P. 174) ^(٧٩).

ويرى "شوارتز Schwartz" (١٩٩٢) أن القيم عبارة عن تصورات أوجوانب إدراكية لما هو مرغوب فيه توضح ثلاثة متطلبات إنسانية هي: المتطلبات البيولوجية، والمتطلبات الاجتماعية اللازمة لأنماط التفاعل بين البشر، والمتطلبات المؤسسية اللازمة لتنظيم حياة الناس وتحقيق الرفاهية لهم (Hitlin Steven, Piliavin Jane 2004P.5) ^(٨٠). ومن ثم فإن "شوارتز" يرى أن القيم بمثابة أهداف مرغوبة؛ نظراً لأنها تُمثّل مرحلة تقدمية بالنسبة للمواقف الفعلية ذاتها. كما أنها تستمد أهميتها من خلال أنها تقدم للأفراد المفاهيم والمعتقدات، والأنماط المرغوبة من السلوك، وتوجهات الاختيار بين البدائل المتعددة، والأساليب المختلفة لتقييم السلوكيات البشرية Hitlin Steven, 2003, p119) ^(٨١).

كما تُعرّف القيم بأنها المعايير الثابتة نسبياً، والتي يستند إليها الناس في تقييم سلوكياتهم، وسلوكيات الآخرين في مختلف المواقف الحياتية. وبالتالي فإن تفضيلات الناس لسلوكيات معينة دون غيرها تعكس ما لديهم من قيم (Schwartz H Shalom, et al, 1990, p185) ^(٨٢).

أما النسق القيمي **Value System** فهو عبارة عن نموذج منظم للقيم في مجتمع أو جماعة ما، وتتميز القيم الفردية فيه بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تدعم بعضها البعض، وتكون كلاً متكاملًا. ولذلك فإن النسق القيمي هو الذي يحدد أطر التحليل للمعايير، والمُثل، والمعتقدات، والسلوك الاجتماعي (محمد علي محمد وآخرون، ٢٠٠٦، ٦٩) (٨٣).

٣- مفهوم الجريمة:

تعنى الجريمة خرق للقانون يجلب الجزاء، وهي تختلف عن الأنواع الأخرى من انتهاك المعايير أو خرق العادات الاجتماعية، لأنها تشتمل على عملية اجتماعية رسمية لمعاملة المجرم وعقابه (شارلوت سيمور، ٢٥٣) (٨٤). بمعنى أن الجريمة سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية، التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي (محمد علي محمد وآخرون، ٨٤) (٨٥).

ويمكننا التمييز بين نوعين من الجرائم: أولهما تلك الجرائم التي يرتكب فيها عضو واحد في المجتمع اعتداءً على آخر (مثل جرائم الممتلكات أو الجرائم ضد الأشخاص)، وثانيهما الجرائم التي لا يوجد فيها ضحية محددة. وقد تُرتكب هذه الجرائم ضد أخلاقيات أو عادات المجتمع، أو أن تكون جرائم ذات طبيعة سياسية تكون فيها الضحية هي الدولة أو السلطة السياسية الحاكمة (شارلوت سيمور، ٢٥٣-٢٥٤) (٨٦). ومن الملاحظ أن الجرائم الأسرية تنتمي إلى هذين النوعين؛ لأنها - في معظم الأحوال - تضر بالأشخاص وممتلكاتهم، وفي ذات الوقت تتصارع مع القيم والأخلاقيات والعادات الاجتماعية.

كما عرف "دوركايم" الجريمة بأنها كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والمعايير والأفكار التي أقرتها الجماعة. ومن ثم فإنها نوع من السلوك المضاد للمجتمع، والمنافي للنظم الاجتماعية تُحدث اضطراباً في العلاقات الاجتماعية، يترتب عليه خروج على قيم

المجتمع ومعايير الجماعة، مما يضر بها ويهدد سلامتها واستقرارها واستمرارها (أبو الحسن عبد الموجود، ٢٠٠٦، ٢١ - ٢٢) ^(٨٧).

ثالثاً: التساؤلات الأساسية للدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من إفتراض أساسي مفاده: أن الفوضى الأخلاقية والسلوكية والقيمية التي انتشرت في المجتمع المصري عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وما صاحبها من شيع جرائم البلطجة والخطف والسرقة والقتل والاعتصاب... وغيرها لم تقتصر على المجتمع العام فقط، وإنما انتقلت في ظل غياب كل من الأمن والقانون والعدالة إلى الأسرة المصرية لتصيب الجدار الأساسي لها في مقتل، ومن ثم أصبح أمام مرتكبي هذه الجرائم فرص عظيمة لتحقيق مكاسبهم، حتى ولو كان ذلك على حساب الأسر التي ينتمون إليها طالما أن هناك غياب للعدالة وموت للضمير، فلا بأس من قتل الأب، أو إحراق الأم، أو ذبح الأخت، أو خنق الزوجة، أو قتل الأبناء.. طالما أن ذلك سيُشبع بعض الرغبات الدنيئة لدى مرتكبي هذه الجرائم الأسرية، وخاصة أن ممارساتهم العنيفة هذه توجهها وتقف خلفها قيم الانتهازية والأنانية والطمع والانتقام.

ويمكن ترجمة هذا الافتراض إلى مجموعة من التساؤلات التي تحاول هذه

الدراسة الإجابة عليها وهي:

- ١- ما تأثير تغير النسق القيمي في حجم الجرام الأسرية؟
- ٢- ما تأثير تغير النسق القيمي في تعدد أنماط الجرام الأسرية؟
- ٣- ما تأثير تغير النسق القيمي في العلاقات القرابية بين الجناة والضحايا في الجرام الأسرية؟
- ٤- ما تأثير تغير النسق القيمي في انتشار الجرائم الأسرية بريف وحضر المجتمع المصري؟
- ٥- ما تأثير تغير النسق القيمي في زيادة فرص المشاركة بين الجناة في ارتكاب الجرائم الأسرية؟

٦- ما تأثير تغير النسق القيمي في تعدد الأدوات المستخدمة في ارتكاب الجرائم الأسرية؟

المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: التعريفات الإجرائية للمفاهيم:

تشتمل هذه الدراسة على المفهومين التاليين:

١- تغير النسق القيمي:

ويُقصد به في هذه الدراسة التحول من القيم الإيجابية التي تدعم تماسك وتضامن الأسرة إلى القيم السلبية التي تساعد على تفكيك أوصال الأسرة، ومن مؤشرات هذا التغير ما يلي:

- الانتقال من القيم الجماعية إلى القيم الفردية.
- الانتقال من القيم الروحية إلى القيم المادية.
- الانتقال من القيم الدينية (المقدسة) إلى القيم العلمانية (الدنيوية).
- الانتقال من القيم العقلانية إلى القيم العاطفية (الشهوانية).
- الانتقال من قيم الرضا والقناعة إلى قيم الطمع وحب المال.
- الانتقال من قيم المشاركة والتعاون إلى قيم الأنانية وحب الذات.
- الانتقال من قيم العفو والتسامح إلى قيم الانتقام.
- الانتقال من قيم المسؤولية إلى قيم اللامبالاة والهروب من المسؤولية.
- الانتقال من قيم العفة والشرف إلى قيم ممارسة الرذيلة.
- الانتقال من قيم التواضع واحترام الآخرين إلى قيم التسلُّط والديكتاتورية.
- الانتقال من قيم الثقة في الآخرين إلى قيم الشك والغيرة.
- الانتقال من قيم الصدق والأمانة إلى قيم الكذب والخيانة.
- الانتقال من قيم احترام وطاعة الوالدين إلى قيم الجحود والتمرد عليهما.
- الانتقال من قيم الانضباط إلى قيم التحرر الزائد.

٢- الجرائم الأسرية:

هي السلوكيات المنحرفة التي يرتكبها أحد أو بعض أفراد الأسرة تجاه غيره من أفراد الأسرة، ويرتبط الطرفان (الجاني والضحية) معاً بعلاقات قرابية أو مصاهرة. وبالتالي فإن هذه الجرائم يعاقب عليها القانون، ومن أهمها القتل، والتحرّيش عليه، والخيانة الزوجية، والحرق، والغرق، والخنق، والسرقه، والاعتصاب ... وغيرها. ومن أهم أنماط هذه الجرائم ما يلي:

- الجرائم التي تُرتكب من الأزواج تجاه زوجاتهم والعكس.
- الجرائم التي تُرتكب من الوالدين تجاه أبنائهم والعكس.
- الجرائم التي تُرتكب من الأخوة تجاه أخواتهم والعكس.
- الجرائم التي تُرتكب من أبناء العمومة أو الخؤولة والعكس.
- الجرائم التي تُرتكب من الأفراد الذين تربط بينهم روابط مصاهرة.

ثانياً: المدخل المنهجي للدراسة:

لما كانت هذه الدراسة تهدف إلى تحليل الأخبار المنشورة بصفحة الحوادث بجريدة الأهرام لعام ٢٠١٢، وخاصة التي تعبر عن جرائم أسرية بالمجتمع المصري، فإن المدخل المنهجي الملائم لها هو تحليل مضمون هذه الجرائم سواء من حيث الكم أو الكيف. ولقد تركز تحليل المضمون على معرفة المحاور التالية في هذه الجرائم:

- هوية الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية.
- الفئات العمرية للجناة والضحايا.
- النمط المهني للجناة والضحايا.
- طبيعة الجرائم الأسرية (فردية - تمت بالمشاركة).
- أنماط الجرائم الأسرية.
- التوزيع الجغرافي للجرائم الأسرية على ريف وحضر مصر.
- الأدوات المستخدمة في الجرائم الأسرية.

– العلاقات القربانية بين الجُنَاه والضحايا.

– القيم السلبية الدافعة لإرتكاب الجُنَاه للجرائم الأسرية.

ثالثاً: نوع الدراسة ووحدة التحليل:

تعتمد هذه الدراسة على تحليل مادة اتصالية مكتوبة عن الجرائم الأسرية، ومن ثم فإنها تنتمي إلى نمط الدراسات التحليلية. ولذلك قاما الباحثان بتجميع الأعداد الخاصة بجريدة الأهرام لعام ٢٠١٢، والتي وصل عددها إلى (٣٦٥) عدداً، وتمت القراءة التحليلية الفاحصة لهذه الأعداد فتبين أنه يوجد بها (٥٨) عدداً هي التي نُشرت بها جرائم أسرية باختلاف أنماطها. وبلغ إجمالي الجرائم المنشورة في هذه الأعداد إلى (٦٠) جريمة؛ نظراً لأن العدد الصادر بتاريخ الجمعة ٢٠١٢/٢/١٧ يوجد به ثلاث جرائم.

أما فيما يتعلق بوحدة التحليل في هذه الدراسة فإنها تتمثل في الخبر الصحفي المنشور عن كل جريمة من هذه الجرائم بصفحة الحوادث بجريدة الأهرام. ولقد تم اختيار جريدة الأهرام دون غيرها من الصحف المصرية لسببين: أولهما أنها أطول الصحف المصرية عمراً، حيث يعود تاريخها إلى (١٣٧) عاماً، وهذا يميزها بالدقة في نشر الأخبار. وثانيهما أن الباحثين لاحظوا أن معظم الجرائم المنشورة بجريدة الأهرام سواء في عام ٢٠١٢ أو غيره تتكرر بنفس المضمون مع اختلافات في الصياغة المكتوبة فقط؛ ولذا تم الإقتصار على هذه الجريدة. أما فيما يتعلق باختيار الجرائم المنشورة في عام ٢٠١٢ فقط، فإن هذا الاختيار له ما يبرره من منطلق أن يكون قد مر عام كامل على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وهذه الثورة في حد ذاتها من أكبر التغيرات الاجتماعية التي مرت بها مصر في القرن الحادي والعشرين. ويفترض الباحثان أن هذه التغيرات قد يكون لها انعكاسات سلبية على القيم داخل الأسرة مما قد يساهم في زيادة الصراع بين أعضائها وارتكاب أفعال إجرامية تجاه بعضهم البعض.

المبحث الرابع: الإطار التطبيقي للدراسة

أولاً: من هم الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية؟

تُعد الإجابة على التساؤل السابق من الأهمية بمكان؛ لأنها تكشف عن حقيقة الخلل الذي أصاب العلاقات الإنسانية داخل البناء الأسري من خلال لغة الأرقام، وذلك للكشف عن الحالة التي آلت إليها منظومة القيم باختلاف أنماطها بين الأفراد وبعضهم داخل الأسرة المصرية في الوقت الراهن. ولمعرفة هوية الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية التي تمت في المجتمع المصري، ورصدتها جريدة الأهرام عام ٢٠١٢ لا بد من النظرة الفاحصة لبيانات الجدول التالي:

١- هوية الجناة والضحايا

جدول (١) يوضح هوية الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية لعام ٢٠١٢

الأشخاص	الجناة		الضحايا	
	ك	%	ك	%
الأزواج	١٥	٢٠	٩	١٠.٣
الزوجات	٥	٦.٧	٢٥	٢٨.٧
الأبناء الذكور	١٥	٢٠	٨	٩.٢
البنات	١	١.٣	٥	٥.٧
البنات وعشيقها	١	١.٣	٢	٢.٣
الآباء	٩	١٢	٧	٨.١
الأمهات	٢	٢.٦	٥	٥.٧
الأخوة	١٣	١٧.٣	٣	٣.٤
الأخوات	١	١.٣	٨	٩.٢
الأمم	١	١.٣	-	-
أبناء العم	٥	٦.٧	٤	٤.٦
شقيق الزوجة	١	١.٣	-	-
الزوجة وعشيقها	٤	٥.٣	-	-

-	-	١.٣	١	أشقاء الزوج
٢.٣	٢	١.٣	١	زوجة الأب
٢.٣	٢	-	-	الأم وابنها
٢.٣	٢	-	-	زوجة الأخ
٢.٣	٢	-	-	ابن الزوج
٢.٣	٢	-	-	شقيق زوج الأخت
١.١	١	-	-	ابن العشيقة
١٠٠	٨٧	١٠٠	٧٥	الإجمالي

ومن قراءة وتحليل بيانات الجدول السابق يمكننا إيجاز بعض الحقائق التالية:

- جاء الزوج والأبناء الذكور في صدارة مرتكبي الجرائم الأسرية بالمجتمع المصري، وذلك بواقع (٢٠%) لكليهما. يليهم الأخوة بنسبة (١٧.٣%)، ثم الآباء بنسبة (١٢%)، على حسين تساوت نسب ارتكاب الزوجات للجرائم الأسرية مع أبناء العم بنسبة (٦.٧%)، وبعدها الزوجة بالإتفاق مع عشيقها بنسبة (٥.٣%).
- تساوت نسبة الجرائم الأسرية المرتكبة من قبل كل من زوجة الأب، وأشقاء الزوج أو الزوجة، والعم، والأخت، والبنات وعشيقتها بواقع (١.٣%) لكل منهم.
- أما فيما يتعلق بالضحايا فقد جاءت الزوجة في صدارة المشهد بنسبة (٢٨.٧%)، وهذا يشير إلى تعدد أنماط العنف الأسري الذي يمارس تجاه المرأة المصرية حتى يصل إلى منتهاه وهو ارتكاب الزوج جرائم متعددة في حقها. ويليهما الزوج بواقع (١٠.٣%)، وتساوي الأبناء الذكور مع الأخوات من حيث الجرائم التي ارتكبت بحقهم وذلك بنسبة (٩.٢%)، بينما كان الآباء ضحايا في جرائم بلغت نسبتها (٨.١%) من إجمالي الجرائم الأسرية لعام ٢٠١٢.
- كانت زوجة الأب، وزوجة الأخ، وابن الزوج، وشقيق زوج الأخت، والبنات وعشيقتها ضحايا في جرائم أسرية بلغت نسبتها حوالي (٢.٣%) لكل منهم.

٢- فئات العمر بالنسبة للجناة والضحايا:

جدول (٢)

يوضح فئات العمر للجناة والضحايا في الجرائم الأسرية لعام ٢٠١٢

الضحايا		الجناة		فئات العمر
%	ك	%	ك	
٢٧.٦	٢٤	١٠.٦	٨	أقل من ٢٠ سنة
٢١.٨	١٩	٢٦.٧	٢٠	٢٠ - ٤٠ سنة
١٣.٨	١٢	٦.٧	٥	٤٠ - ٦٠ سنة
٢.٣	٢	٢.٧	٢	٦٠ سنة فأكثر
٣٤.٥	٣٠	٥٣.٣	٤٠	غير مبين
١٠٠	٨٧	١٠٠	٧٥	الإجمالي

تكشف بيانات الجدول السابق عن أن ما يزيد على ربع مرتكبي الجرائم الأسرية (٢٦.٧%) من فئة الشباب (٢٠ - ٤٠ سنة). ويأتي الأطفال (أقل من ٢٠ سنة) في المرتبة الثانية بواقع (١٠.٦%)، وبعدهم أصحاب الفئة العمرية (٤٠ - ٦٠ سنة) بنسبة (٦.٧%)، وجاء المسنون (٦٠ سنة فأكثر) في المرتبة الأخيرة لمرتكبي الجرائم الأسرية بنسبة (٢.٧%).

كما جاء الأطفال (أقل من ٢٠ سنة) في المرتبة الأولى لضحايا الجرائم الأسرية بمصر عام ٢٠١٢، حيث شكّلوا ما يقرب من ثلث الضحايا (٢٧.٦%). ويليهم فئة الشباب (٢٠ - ٤٠ سنة)، بنسبة (٢١.٨%)، ثم الكهول بنسبة (١٣.٨%)، وأخيراً المسنون بنسبة (٢.٣%) فقط.

٣- النمط المهني للجنة والضحايا:

جدول (٣)

يوضح النمط المهني للجنة والضحايا في الجرائم الأسرية لعام ٢٠١٢

الضحايا		الجناة		أنماط المهن
%	ك	%	ك	
١٥	١٣	٤	٣	أطفال دون سن العمل
٦.٩	٦	٦.٧	٥	طلاب جامعيون
٢٦.٤	٢٣	٣٤.٧	٢٦	أعمال حرة
٦.٩	٦	١٢	٩	وظائف حكومية
١٧.٢	١٥	٩.٣	٧	ربات بيوت
-	-	٨	٦	عاطلون
٢٧.٦	٢٤	٢٥.٣	١٩	غير مبين
١٠٠	٨٧	١٠٠	٧٥	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق أن ما يزيد على ثلث مرتكبي الجرائم الأسرية (٣٤.٧%) يمتنون مهنة حرة^(١)، ويليهما في الترتيب موظفو الحكومة بنسبة (١٢%)، ثم ربات البيوت بواقع (٩.٣%). وجاءت نسبة مرتكبي الجرائم الأسرية العاطلين بنسبة (٨%)، وهذا يشير إلى أن ما يقرب من خمس مرتكبي الجرائم الأسرية لا يعملون، ومن ثم فإن هذا يشير إلى وجود علاقة بين ارتفاع معدلات البطالة وارتكاب الجرائم الأسرية. وفيما يتعلق بالضحايا، جاء أصحاب الأعمال الحرة في الصدارة بنسبة (٢٦.٤%)، يليهم ربات البيوت بنسبة (١٧.٢%)، وبعدهم الأطفال دون سن العمل بواقع (١٥%)، وتساوى أصحاب الوظائف الحكومية مع الطلاب الجامعيين بنسبة (٦.٩%).

ثانيا: طبيعة وأنماط الجرائم الأسرية:

جدول (٤) يوضح طبيعة الجرائم الأسرية لعام ٢٠١٢

الإجمالي		جرائم تمت بالمشاركة بين الجناة		جرائم ذات طابع فردي	
ك	%	ك	%	ك	%
٦٠	١٠٠	١٣	٢١.٧	٤٧	٧٨.٣

يتضح من هذا الجدول أن الغالبية العظمى من الجرائم الأسرية التي تمت في عام ٢٠١٢ بالمجتمع المصري (٧٨.٣%) هي جرائم ذات طابع فردي، على حين أن ما يزيد على خمس الجرائم الأسرية (٢١.٧%) هي جرائم ارتكبت بالمشاركة بين الجناة من خلال التخطيط المسبق فيما بينهم لارتكاب هذه الجرائم. جدول (٥)

يوضح أنماط الجرائم الأسرية المنشورة بجريدة الأهرام عام ٢٠١٢

ك	%	أنماط الجرائم الأسرية
٣٦	٦٠	القتل
٢	٣.٣	التحريض على القتل + الخيانة الزوجية
٦	١٠	القتل + تقطيع الجثة وإلقائها في القمامة
١	١.٧	القتل + تحطيم محتويات الشقة
٦	١٠	الحرق
١	١.٧	الإغراق في المياه
٣	٥	الخنق
٢	٣.٣	الخنق + الطعن بالسكين
٢	٣.٣	السرقه (أعضاء بشرية + مشغولات ذهبية)
١	١.٧	تشويه السمعة + الإكبار على التوقيع على إيصالات بمبالغ مالية
٦٠	١٠٠	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق تعدد أنماط الجرائم الأسرية بالمجتمع المصري. وتصدرت جريمة القتل هذه الأنماط، حيث بلغت نسبتها (٦٠%)، ويليهما جرائم الحرق، والقتل مع تقطيع الجثة وإلقائها في القمامة بنسبة (١٠%) لكل منهما. ثم تأتي جرائم

الخنق بنسبة (٥٥%)، وتساوت جرائم الخنق والطعن بالسكين مع جرائم التحريض على القتل والخيانة الزوجية، وكذلك سرقة الأعضاء البشرية والمشغولات الذهبية بنسبة (٣.٣%) لكل منهم. وأخيراً جاءت جرائم الغرق، والقتل مع تحطيم محتويات الشقة، وتشويه السمعة والإجبار على التوقيع على إيصالات بمبالغ مالية بنسبة (١.٧%) من إجمالي الجرائم الأسرية.

ثالثاً: الجرائم الأسرية على المتصل الريفي الحضري:

جدول (٦)

يوضح توزيع الجرائم الأسرية على ريف وحضر مصر

البيان	ك	%
ريف	٩	١٥
حضر	٥١	٨٥
الإجمالي	٦٠	١٠٠

تكشف بيانات الجدول السابق عن سيادة الطابع الحضري للجرائم الأسرية، حيث تبين أن الغالبية العظمى من الجرائم الأسرية (٨٥%) أرتكبت في المدن المصرية، على حين كان نصيب المناطق الريفية (١٥%) فقط من إجمالي هذه الجرائم لعام ٢٠١٢.

جدول (٧)

يوضح توزيع الجرائم الأسرية على المحافظات المصرية

المحافظات	ك	%
القاهرة	٨	١٣.٣
الجيزة	١٩	٣١.٧
القليوبية	٩	١٥
الشرقية	١	١.٧
كفر الشيخ	٣	٥
المنصورة	١	١.٧
بني سويف	٢	٣.٣
المنيا	٥	٨.٣
أسيوط	٢	٣.٣
سوهاج	٧	١١.٧
قنا	١	١.٧
أسوان	٢	٣.٣
الإجمالي	٦٠	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق تصدُّر إقليم القاهرة الكبرى بمحافظاته الثلاث (القاهرة - الجيزة - القليوبية) أقاليم الجمهورية حيث بلغت نسبة الجرائم الأسرية به (٦٠%) من إجمالي الجرائم الأسرية بمصر عام ٢٠١٢. وتأتي محافظات الصعيد في المرتبة الثانية بنسبة جرائم (١٨.٦%)، وأخيراً جاءت محافظات الوجه البحري (كفر الشيخ - المنصورة - الشرقية) بنسبة (٨.٤%).

أما فيما يتعلق بتوزيع هذه الجرائم على المحافظات المصرية، فقد جاءت محافظة الجيزة في المرتبة الأولى بنسبة (٣١.٧%)، تليها القليوبية بنسبة (١٥%)، ثم القاهرة (١٣.٣%)، وبعدها سوهاج (١١.٧%)، فالمنيا (٨.٣%)، وبعدها كفر الشيخ (٥%)، ثم محافظات بني سويف وأسيوط وأسوان بنسبة (٣.٣%) لكل منهم، وأخيراً محافظات الشرقية والمنصورة وقنا بنسبة (١.٧%) فقط لكل محافظة على حدة.

رابعاً: الأدوات المستخدمة في الجرائم الأسرية:

جدول (٨)

يوضح الأدوات التي استخدمها الجناة في الجرائم الأسرية

الادوات المستخدمة في الجرائم الأسرية	ك	%
التخدير لإجراء عملية جراحية لسرقة كلية الزوجة	١	١.٥
وضع المخدر في العصير	١	١.٥
الأسلحة النارية	١٤	٢٣.٣
الأسلحة البيضاء	٢٠	٣٣.٣
الحوال	٢	٣
الكبروسين والبنزين لإشعال النيران	٦	٩
الإغراق في المياه	١	١.٥
رسائل تليفونية للتهديد عبر المحمول	١	١.٥
الشوم والعصي	٢	٣
الثعابين (الكوبرا)	١	١.٥
السم	١	١.٥
الضرب والخنق باليد	٥	٧.٦
الألات الحادة	٢	٣
اقتحام المنزل والتهديد	١	١.٥
الكذب والتحايل	٢	٣
الإجمالي	٦٠	١٠٠

تكشف بيانات الجدول السابق عن مدى فداحة الجناة في التخطيط والتنفيذ لارتكاب جرائمهم، حيث استخدموا تقريباً جميع الوسائل أو الأدوات التي جادت بها الطبيعة في تنفيذ هذه الجرائم. وجاءت الأسلحة البيضاء في المقدمة بنسبة (٣٣.٣%) من إجمالي هذه الأدوات، وتليها الأسلحة النارية بواقع (٢٣.٣%)، ثم الكبروسين والبنزين بنسبة (٩%)، والضرب والخنق باليد (٧.٦%)، وجاءت الحبال، والشوم

والعصي، والآلات الحادة، والكذب والتحايل على الآخرين من أفراد الأسرة بنسبة متساوية بلغت (٣٠٪). وتساوت الجرائم التي استخدمت فيها أدوات الغرق، والتخدير، ووضع المخدر في العصير، والتهديد برسائل تليفونية، والثعابين، والسُّم، واقتحام المنازل وتهديد أصحابها بنسبة واحدة بلغت (١٠.٥٪) من إجمالي الأدوات المستخدمة في الجرائم الأسرية.

خامساً: العلاقات القرابية بين الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية:

جدول (٩)

يوضح صلة القرابة بين الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية

الصلة القرابية في الجرائم الأسرية	ك	%
الأزواج تجاه زوجاتهم	١٢	٢٠
الزوجات تجاه أزواجهن	٥	٨.٣
الآباء تجاه أبنائهم	٦	١٠
الأبناء تجاه آبائهم	٨	١٣.٣
الأمهات تجاه أبنائهن وبناتهن	٣	٥
الأبناء تجاه أمهاتهم	٥	٨.٣
الأخوة تجاه أخواتهم	٩	١٥
الأخوات تجاه أخواتهن	١	١.٧
أبناء العمومة	٥	٨.٣
الأفراد الذين بينهم مصاهرة	٦	١٠
الإجمالي	٦٠	١٠٠

وفيما يتعلق بالعلاقات القرابية بين كل من الجناة والضحايا في الجرائم الأسرية يلاحظ أن خمس عدد هذه الجرائم ارتكب من الأزواج تجاه زوجاتهم، وجاءت في الترتيب الثاني الجرائم التي ارتكبتها الأخوة تجاه أخواتهم بنسبة (١٥٪)، ويليهما جرائم الأبناء تجاه آبائهم بنسبة (١٣.٣٪)، وتساوت جرائم الآباء تجاه أبنائهم مع الجرائم التي ارتكبت بين الأفراد الذين توجد بينهم روابط مصاهرة بواقع (١٠٪) لكل منهما.

كما جاءت في الترتيب الخامس جرائم كل من الزوجات تجاه أزواجهن، والأبناء تجاه أمهاتهم، وجرائم أبناء العمومة بنسبة (٨.٣%) لكل منهم. ويأتي ذلك جرائم الأمهات تجاه أبنائهن وبناتهن، بنسبة (٥%)، وأخيراً جرائم الأخوات تجاه أخواتهن بنسبة (١.٧%) من إجمالي الجرائم الأسرية.

وتوضح النسب السابقة مدى الخطورة التي تعرضت لها الأسرة المصرية، حيث تشير هذه النسب إلى أن الجرائم الأسرية تزداد كلما كانت العلاقات القرابية قوية وشديدة، (كما بين الأزواج وزوجاتهم، أو بين الآباء وأبنائهم، أو بين الأخوة وأخواتهم....) وتقل هذه الجرائم كلما ضعفت الروابط القرابية مثلما في حالة أبناء العمومة أو الأفراد الذين تربطهم روابط النسب والمصاهرة.

سادساً: القيم السلبية الدافعة لارتكاب الجناة للجرائم الأسرية:

جدول (١٠)

يوضح منظومة القيم السلبية التي وجهت الجناة لارتكاب الجرائم الأسرية

أهم القيم السلبية الدافعة للجرائم الأسرية	ك	%
الطمع وحب المال	١ ٢	٢٠
الانتقام	٢ ٩	٤٨
اللامبالاة والهروب من المسؤولية	٨ ٣	١٣
الأنانية وحب الذات	٣	٥
إدمان المخدرات	١	١.٧
العشق وممارسة الرذيلة	٤	٦.٧
الثأر للشرف (دفاع عن الشرف + اعتداء على الشرف)	١ ١	١٨
التسلط وإذلال الآخرين	٢	٣.٣
الغيرة القاتلة	١	١.٧
الكذب والتحايل	٢	٣.٣

أهم القيم السلبية الدافعة للجرائم الأسرية	ك	%
الجحود والتمرد على السلطة الوالدية	٤	٦.٧
كراهية إنجاب الإناث	١	١.٧
الإجمالي	٦	١٠

توضح بيانات الجدول السابق أهم القيم السلبية التي ساهمت في توجيه الجناة لارتكاب الجرائم الأسرية، وجاءت قيمة الانتقام في صدارة هذه القيم بنسبة (٤٨.٣%) ، وتليها قيمة الطمع وحب المال بنسبة (٢٠%)، وبعدها قيمة الثأر للشرف (سواء كان من خلال الدفاع عن الشرف أو الاعتداء على الشرف) بنسبة (١٨.٣%)، وتليها قيمة اللامبالاة والهروب ممن المسئولية بنسبة (١٣.٣%). على حين تساوت الجرائم الموجهة بقيم العشق وممارسة الرذيلة، مع جرائم الجحود والتمرد على السلطة الوالدية بواقع (٦.٧%) لكل منهما أما قيمة الأنانية وحب الذات فجاءت في الترتيب السادس بنسبة (٥%)، كما تساوت أيضا الجرائم التي دفعت إليها قيمة التسلط وإذلال الآخرين، وقيمة الكذب والتحايل على أفراد الأسرة بنسبة (٣.٣%). وجاء في المرتبة الأخيرة من هذه القيم، كل من قيمة إدمان المخدرات، أو الغيرة القاتلة، وكراهية إنجاب الإناث بنسبة (١.٧%) لكل قيمة على حدة.

المبحث الخامس: نتائج الدراسة

أولاً: النتائج النهائية للدراسة في ضوء المدخل النظري ونتائج البحوث السابقة:

إذا كانت القيمة العظمى للبحوث العلمية تكمن في نتائجها، فإنه يمكننا تحديد النتائج النهائية لهذه الدراسة فيما يلي:

- ١- جاء الأزواج والأبناء الذكور في صدارة مرتكبي الجرائم الأسرية في مصر عام ٢٠١٢، حيث ارتكبوا خمس هذه الجرائم. كما أن أقل الأشخاص ارتكاباً للجرائم الأسرية هم زوجة الأب، وأشقاء الزوج والزوجة، والأعمام، والأخوات، والبنات وعاشقيهن.

ويلاحظ من هذه النتيجة ارتكاب غالبية أو كل أفراد الأسرة لجرائم أسرية، وهذا يتفق مع ما يراه "أحمد زايد" (أحمد زايد، ٩٨، ٢٠١١) ^(٨٨) من أن التغيرات العميقة التي يشهدها عالمنا المعاصر ساهمت في تعميق حالة من "الوهن الأخلاقي"، والذي تتضح مظاهره في تحلل الروابط الأسرية، وضعف العلاقات بين الآباء والأبناء، وفقدان الثقة بين أفراد الأسرة، وغياب المسؤولية الاجتماعية، وسيادة القيم المادية، وتردي قيم الشفافية والنزاهة.

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع رؤية "كابلان Kaplan" والتي تتحدد في أن صراع القيم الفردية مع القيم المجتمعية يؤثر على سلوك الأفراد، ويدفعهم نحو فقدان التوازن، والاتجاه نحو الانحراف بشكل واضح. كما أن التغير في القيم يدفع الأفراد إلى تعاطي المخدرات وارتكاب سلوكيات إجرامية (زينب حسن فليح، ٦٨٥) ^(٨٩). وكل هذا يؤدي إلى ما أطلق عليه علماء الاجتماع بـ "الشخصية المضطربة Disorganized Personality" التي لا تدرك ماذا تفعل، ولا يهتمها العواقب الوخيمة وراء سلوكياتها المنحرفة (محمد الذوايدي، ٤٨، ٢٠١١) ^(٩٠).

وكذلك تتفق هذه النتيجة مع استطلاع الرأي الذي أجراه المجلس القومي للمرأة حول "ظاهرة العنف ضد النساء" بمشاركة (١٣٥٠٠) سيدة وفتاة من (٢٧) محافظة من بين الشريحة العمرية (١٥ حتى ٥٠ سنة)، حيث اتضح أن العنف الأسري هو أكثر أشكال العنف انتشاراً، حيث تعرضت أعلى نسبة من النساء محل البحث إلى عنف أسري من قبل الزوج أو الأب كالسب والضرب والاعتداء بلغت حوالي (٥٤%) (أميرة صلاح هلال، ٢٤، ٢٠١٣) ^(٩١).

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة "كال Kale" وزملائه (SuhonenPertti, pp,352-353) ^(٩٢)، والتي أجريت عن "القيم والتغير الاجتماعي في المجتمع الأمريكي" في نهاية السبعينيات من القرن العشرين. وجاءت

النتائج لتشير إلى أن أهم القيم الموجودة لدى الأمريكيان هي: احترام الذات، وتكوين العلاقات الشخصية الحميمة مع الآخرين، واحترام الآخرين.

كما تختلف هذه النتيجة مع بحث "بليجنولت ني لو B. Lifgnault Nee Louw ومادلين هيلدجارد Louw Madelein Hildegard (Louv Nee)Madelein Hildegard Blignault, Hildegard Madeleine, 2002)^(٩٣) والذي كان يهدف إلى التعرف على أكثر الأفراد المشاركين داخل الأسر بجنوب أفريقيا في إكساب الفتيات الراشدات القيم الدينية والأخلاقية. وجاءت النتائج لتشير إلى أن الأمهات ساهمن بشكل أكبر في هذا الشأن عن الآباء.

٢- احتل الشباب المرتبة الأولى بين مرتكبي الجرائم الأسرية، حيث لوحظ أن ما يزيد على رُبع مرتكبي هذه الجرائم من الشباب. وجاء الأطفال في المرتبة الثانية، حيث ارتكبوا ما يزيد على عُشر هذه الجرائم.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه إحدى الدراسات الحديثة (محمد جمال أبوزيد، ١، ٢٠١٢)^(٩٤) من أن (٥٥٠%) من جرائم القتل العمد، و(٥٧%) من جنایات الضرب المفضي إلى الموت و(٨٠%) من جنایات الاغتصاب، وهتك العرض يرتكبها شباب دون الثلاثين من العمر.

وكذلك تتفق النتيجة السابقة مع دراستي كل من "منال عباس (منال محمد عباس، ٢٢٨)^(٩٥)، و"إلهام محمد" (إلهام محمد، ٢٨٢)^(٩٦)، حيث أكدت نتائج الدراسة الأولى على أن جرائم العنف الأسري تزداد في فئة الشباب (٢٠ - ٣٠) عاماً، كما أن ضحايا العنف الأسري غالبيتهم من الشباب ومن نفس الفئة العمرية. أما الدراسة الثانية والتي تم تطبيقها على (١٠١) حالة من نزيلات سجن القناطر الخيرية، فقد أشارت إلى أن (١٩.٨%) من مرتكبي الخيانة الزوجية تقع أعمارهم في الفئة (٢٠-٢٩ عاماً) ، (٣٨.٦%) في الفئة (٣٠ - ٣٤ عاماً)، و(٤١.٦%) منهم في الفئة العمرية (٣٥-٤٠) عاماً ، بمعنى أن جميعهن من فئة الشباب.

٣- تبين وجود علاقة ارتباطية بين امتهان الشخص لمهنة حرة كالسباكة والنجارة والتنجيد... وغيرها وبين ارتكاب سلوكيات إجرامية داخل الأسرة، حيث أن أصحاب المهن الحرة ارتكبوا ما يزيد على ثلث الجرائم الأسرية، يليهم موظفو الحكومة. كما أن ما يقرب من خمس الجرائم الأسرية ارتكبتها عاطلون عن العمل مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط بين ارتفاع معدلات البطالة وارتكاب الجرائم الأسرية.

وتتفق النتيجة السابقة مع دراسات كل من "سالي عبد الحي" (سالي محمود، ٢٠٢٣) ^(٩٧) و"مونمان Moonman" (محمد عبد الله، ٧٠، ٢٠٠٨) ^(٩٨) و"سميرة البدري، وسهام نمر" (سميرة موسى، ٤٣٧) ^(٩٩) في أن هناك علاقة إيجابية البطالة وارتفاع معدلات الجرائم الأسرية.

وكذلك تتفق هذه النتيجة مع البحث الذي أعده "هاسال ستاسيل Hassall Staceyl" وزملاؤه (Staceyl Hassall et al, 2005, pp327-341) ^(١٠٠) والذي اهتم بدراسة قيم وأخلاقيات العمل في استراليا، وتم تطبيق مقياس على (٢٠٦) من العاملين، و(١٩٣) من العاطلين. ولقد أبرزت النتائج أنه لا توجد أية اختلافات بين العاملين والعاطلين من حيث التزامهم بقيم وأخلاقيات العمل.

٤- ساد الطابع الفردي في الغالبية العظمى للجرائم الأسرية، حيث كشفت الدراسة عن أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الجرائم الأسرية ارتكبت بشكل فردي، وباقي الجرائم تمت بالمشاركة بين الجناة.

وتتفق مع هذه النتيجة دراسة "مجدة حسانين" (مجدة إمام حسانين، ٣٢٢) ^(١٠١) والتي أثبتت أن الجريمة العائلية جريمة لها طابع فردي وذلك بنسبة (٦٧.١%)، في حين إذا ما ارتكبتها المرأة فإنها تتخذ شريكاً لها، وغالباً ما يكون العشيق، وذلك بنسبة (٣٤.٨%).

وفيما يتعلق بالاشتراك في ارتكاب الجرائم الأسرية، أفادت دراسة "أمينة عفيفي" (أمينة محمد بيومي، ١٠٢) ^(١٠٢) بأن النساء القاتلات اتخذن شريكاً لهن في ارتكاب جرائمهن العائلية بنسب تفوق الرجال وذلك بواقع (٥١.٦%) في مقابل (٢٥%) للرجال. وكذلك توصلت دراسة "مها سيف الدين" (مها متولي، ٢٢١) ^(١٠٣) إلى أن الغالبية العظمى من قاتلات أزواجهن قمن بالاستعانة بشريك في جريمة القتل. ونفس الشأن في دراسة "حنان الصويعي" (حنان بشير، ١٨٤) ^(١٠٤) والتي أوضحت نتائجها أن غالبية الحالات محل الدراسة بواقع (٩٠%) كان لهن شركاء في ارتكابهن للجرائم.

٥- تعددت أنماط الجرائم الأسرية بالمجتمع المصري عام ٢٠١٢، فكان منها القتل، والتحريرض عليه، والحرق، والخنق، والإغراق في المياه، والسرقفة، والخيانة الزوجية، وتشويه السمعة. وجاءت جريمة القتل في صدارة الجرائم الأسرية بنسبة (٦٠%) من إجمالي هذه الجرائم. وتليها جرائم الحرق، والقتل مع تقطيع الجثة وإلقائها في القمامة، حيث كان نصيب كل منهما عُشر الجرائم الأسرية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من "فادية أبو شهبة، وماجدة عبد الغني" (فادية أبو شهبة، ماجدة عبد الغني، ٣٠٣) ^(١٠٥) والتي أفادت بأن أكثر جرائم العنف شيوعاً في الأسرة المصرية هي القتل العمد أو الشروع فيه، والحريق العمد، وهتك العرض، والاعتصاب، والضرب المفضي إلى الموت، والضرب المُحدث عاهات، والسرقفة بالإكراه.

٦- تميزت الجرائم الأسرية بالطابع الحضري، حيث أن الغالبية العظمى منها (٨٥%) تم ارتكابها بين أفراد داخل أسر تُقيم بالمدن المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "جولارد" (حمد محمد السيد، ٥٨ - ٥٩) ^(١٠٦) والتي ركزت على دراسة الانحراف في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية بالولايات

المتحدة الأمريكية. وجاءت النتائج لتشير إلى ارتفاع معدل الجريمة في المناطق الحضرية عن المناطق شبه الحضرية، والتي ترتفع نسبة جرائمها عن المناطق الريفية. وهذا يشير إلى أنه ما زال الريف المصري - رغم التغيرات التي طرأت عليه - تسوده العلاقات الشخصية الجيدة، وفعالية أساليب الضبط الاجتماعي، واحترام القيم والمعايير السائدة بين الناس.

٧- تصدر إقليم القاهرة الكبرى أقاليم جمهورية مصر العربية من حيث الجرائم الأسرية التي ارتكبت على أرضه، حيث نجد أن الغالبية العظمى من هذه الجرائم (٦٠%) ارتكبت بمحافظاته الثلاث (القاهرة - الجيزة - القليوبية). واحتلت محافظات الصعيد الترتيب الثاني، في حين جاءت محافظات الوجه البحري في الترتيب الأخير. وجاءت محافظة الجيزة في صدارة المحافظات المصرية، حيث ارتكبت بها ما يقرب من ثلث الجرائم الأسرية، وتليها محافظة القليوبية بنسبة (١٥%)، ثم القاهرة بنسبة (١٣.٣%)، وبعدها سوهاج بواقع (١١.٧%)، وأخيراً محافظات الشرقية والمنصورة وقنا بنسبة (١.٧%) لكل منهم.

٨- استخدم الجناة جميع الأدوات التي يستخدمها المجرمون في جرائمهم، والتي تراوحت بين الأسلحة النارية، والبيضاء، والحبال، والشوم والعصي، والآلات الحادة، والثعابين، والسّم، والتخدير. ولكن جاءت الأسلحة البيضاء في المقدمة، حيث تم ارتكاب ثلث الجرائم الأسرية بها، وتليها الأسلحة النارية بواقع ما يقرب من رُبُع هذه الجرائم، واستُخدم كل من الكيروسين والبنزين فيما يقرب من عُشر هذه الجرائم. وأخيراً الجرائم التي استخدمت فيها أدوات الإغراق، والتخدير، والثعابين، ووضع السّم في العصير، والتهديد من خلال الرسائل التليفونية بنسبة (١.٥%) لكل منها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "فادية أبو شهبة، وماجدة عبد الغني" (فادية أبو شهبة، وماجدة عبد الغني، ٣٠٦) ^(١٠٧) والتي أشارت إلى أن استخدام الأسلحة البيضاء جاء في المرتبة الأولى لدى مرتكبي الجرائم الأسرية.

٩- كشف تحليل المضمون للجرائم الأسرية عن زيادة معدلات الجرائم الأسرية كلما كانت العلاقات القرابية قوية وشديدة (كما في حالة درجات القرابة الأولى والثانية)، حيث تبين أن خمس الجرائم الأسرية ارتكبتها الأزواج تجاه زوجاتهم، ويليهما في الترتيب الجرائم المرتكبة من قبل الأخوة تجاه أخواتهم بواقع (١٥%)، وتأتي في المرتبة الثالثة الجرائم التي ارتكبتها الأبناء تجاه آبائهم بنسبة (١٣.٣%)، في حين نجد أن عُشر هذه الجرائم ارتكبت بين أفراد تربطهم روابط مصاهرة، كما بلغت جرائم أبناء العمومة بلغت (٨.٣%). وتوضح هذه النتيجة التفكك الأسري الرهيب الذي أصاب العلاقات الإنسانية بين أفراد الأسرة وتُجسده النسب المئوية السابقة للجرائم الأسرية في مصر. وتتفق هذه النتيجة مع رؤية "رونالد انجلهارت Ronald Inglehart (Spates James I,) 1983, P.38 (١٠٨)

والذي عرض لنظرية جديدة في تفسير النغير الاجتماعي، حيث اهتم في الأساس بتغير القيم وعلاقة ذلك بالتطورات الاقتصادية العالمية. وفي هذه النظرية يرى "انجلهارت" أن هناك ميلاً قوياً لتغيير القيم لدى الشباب بشكل يفوق كبار السن، بمعنى أن كبار السن يهتمون بالقيم المادية (كالأمن الاقتصادي.. وغيره)، في حين أن الشباب يتمسكون أكثر بالقيم ما بعد المادية مثل الحرية الشخصية، وتأكيد الذات والثقة والتسامح والعدل (Roof Clark Wade, 1996, pp. 1735-1736) ^(١٠٩).

وتتفق النتيجة السابقة مع نتائج الاستبيان الذي أجره المجلس القومي للمرأة على (٥٠٠) سيدة بمحافظة القاهرة ممن تتراوح أعمارهن بين (٢٤ و ٥٥) عاماً. حيث تبين أن نسبة العنف الأسري التي يمارس ضدهن بلغت (٣٥%). وجاء السبب في المقام

الأول ويمارسه (٢٧%) من الآباء و(٢٥%) من الأزواج و(٢٣%) للأخوة. وبالنسبة للدفع واللكم والضرب بالكف فيمارسه (٢٧.١%) من الآباء و(٢٩%) من الأواج، والأخوة يمارسونه بنسبة (١٩%). وتمثل السبب الرئيسي للعنف من وجهة نظر العينة في غياب الأخلاق (أميرة صلاح هلال، ١٢) (١١٠).

كما كشفت دراسة "مارلين تادرس" (خالد منتصر، ١٦١-١٦٤) (١١١) والتي أجرتها على عينة من نساء هي منشأة ناصر بالقاهرة عام ١٩٩٧، عن تعدد أشكال عنف الأزواج تجاه زوجاتهم عن طريق الضرب باليد والعصى وأسلاك الكهرباء والأحزمة والشوم والجنائزير والأسياخ الحديدية. وأن (١٦%) من العينة قد أصبن بكسر الزراع أو الضلوع أو النزيف الداخلي أو الإصابات الخطيرة في الرأس واليد، والإجهاض.

تختلف هذه النتيجة مع بحث "ستابلي (Stabile, 2001)", John Michael (١١٢) والذي تم تطبيقه على (٣٠) تلميذاً بإحدى المدارس الأمريكية، حيث تراوحت أعمارهم بين (١٣-١٥) سنة. وجاءت النتائج لتشير إلى أن الأسرة تعد المصدر الأول لإكساب أبنائها القيم الأخلاقية عامة، وقيمة الصدق على وجه الخصوص، كما أن الاستقرار الأسري بين الوالدين يعتبر عاملاً هاماً في إكساب الأبناء لهذه القيم.

١٠- تعددت القيم السلبية التي كان لها دوراً كبيراً في توجيه الجناة لارتكاب الجرائم الأسرية، حيث تبين أن ما يقرب من نصف هذه الجرائم كان بدافع الانتقام من بعض أفراد الأسرة، وخمس هذه الجرائم التي كان سببها الطمع وحب المال، و(١٨.٣%) من هذه الجرائم بسبب الثأر للشرف، وقيمة اللامبالاة والهروب من المسؤولية بواقع (١٣.٣%)، والعشق وممارسة الرذيلة، والتمرد على السلطة الوالدية (٦.٧%)، والأنانية وحب الذات بلغت (٥%)، والتسلط والكذب والتحايل (٣.٣%)، والإدمان والغيرة القاتلة، وكراهية إنجاب الإناث بنسبة (١.٧%) لكل منهم.

وتتفق مع النتيجة السابقة نتائج بعض الدراسات منها: دراسة "أحمد المجدوب، ١١٣" (١١٣) ودراسة "عبد الناصر وهبه ٢٨٧" (١١٤)، واللتين أكدتا على أن دافع الانتقام جاء في مقدمة الدوافع التي ساعدت على ارتكاب الجرائم الأسرية. على حين كشفت دراسة "فادية أبو شهبة (سيد صالح وآخرون، ١٤، ١٣، ٢٠١٥) (١١٥) عن أن (٩٢٪) من جرائم القتل يرتكبها الأزواج أو الآباء أو الأشقاء بدافع الانتقام دفاعاً عن الشرف وغسل العار، و(٧٠٪) ارتكبها الأزواج ضد زوجاتهم، بينما ارتكب الآباء (٧٪) فقط من هذه الجرائم ضد بناتهم.

وهناك بعض الدراسات التي أشارت إلى علاقة الإدمان وممارسة الرذيلة بارتكاب السلوك الإجرامي داخل الأسرة ومنها دراسة مركز سموم قصر العيني (عبير فؤاد أحمد، ١، ٢٠١٣) (١١٦)، ودراسة "رويدا أبو العلا" (١١٧)، ودراسة "عبد الله عنكيص، ٢٠٩" (١١٨)، ويضاف إلى هذا أن هناك دراسات أخرى أوضحت أن الغيرة والخيانة الزوجية سبب فاعل في الجرائم الأسرية مثل دراسات "إيمان إبراهيم (أحمد زايد، ٩٢-٩٣) (١١٩)، و" (محمد صادق، ٢٠٨، ٢٠٥) (١٢٠). كما توجد إحدى الدراسات التي كشفت نتائجها عن أن من أهم عوامل ارتكاب الجرائم الأسرية الانتهازية والمنفعة الشخصية والأنانية واختفاء قيم الأدب والطاعة والاحترام لكبار السن وللوالدين) حنان مساعد سعد السريحي، ٢٢٦-٢٢٧. (١٢١).

المراجع والهوامش

- (١) أحمد زايد: العولمة وقيم السلام والتسامح: الفرص والتحديات، مجلة التفاهم، السنة العاشرة، العدد (٣٧)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، سلطنة عُمان، صيف ٢٠١٢، ص ١٤٥.
- (٢) -----: الأسرة العربية في عالم متغير، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ٧.
- (٣) -----: العولمة وقيم السلام والتسامح: الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص ١٥٢.
- (٤) عبد السلام طويل: منظومة القيم وسؤال النهضة في الارتباط بين الحرية والتنمية، مجلة التفاهم، السنة العاشرة، العدد (٣٧)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، سلطنة عُمان، صيف ٢٠١٢، ص ٤٠٣.
- (٥) محمد إبراهيم منصور، سماء سليمان (محرران): نحو نسق إيجابي يُحلّق بالمصريين إلى أفق الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠: دراسة تحليلية نقدية، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٩٦.
- (٦) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة: مواجهة الأزمة الأخلاقية والسلوكية، (في): تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، الدورة الثانية والعشرون، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠ - يونيو ٢٠٠١، ص ص ٢١٨-٢١٩.
- (٧) محمد إبراهيم منصور، سماء سليمان (محرران): مرجع سابق، ص ص ٩٩-١٠٠.
- (٨) أحمد محمد السيد إمام عسكر: علم الاجتماع ودراسات الجريمة. تحليل سوسيولوجي، بحث منشور (في): المجلة العلمية لكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي، المجلد الحادي عشر، ٢٠٠١، ص ص ٥٥-٥٦.
- (٩) إجلال إسماعيل حلمي: علم الاجتماع الأسري، دن، ١٩٩٩، ص ١٩٧.
- (١٠) صلاح عبد الكريم: الخيانة عُمدة الأخلاق المادية، مقال منشور بجريدة الأهرام، القاهرة، السنة (١٣٧)، العدد (٤٦١٣٧)، الأثنين ١ أبريل ٢٠١٣، ص ١٠.
- (١١) أحمد كمال أبو المجد: أزمة القيم وأثرها على الأسرة العربية والمسلمة، (في): أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة

- الدورات، الدورة الربيعية لسنة ٢٠٠١، مطبعة المعارف، الرباط، ٢٠٠٢، ص ص ١٢٣ - ١٢٤.
- (١٢) محمد سبيلا: التحديث وتحولات القيم ، (في): أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، المرجع السابق، ص ص ٣٦٦-٢٦٨.
- (١٣) مها متولى محمد سيف الدين: العنف عند المرأة - تحليل سوسيولوجي لجرائم قتل الزوجات للأزواج، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٢٤.
- (١٤) Binde Jerome, Goux Joseph: Where have the Value gone?, Al-Ahram Weekly, Al-Ahram, Cairo, 20-26 December 2001, P. 13.
- (١٥) أحمد زايد: الضوابط الاجتماعية ومواجهة الانحراف داخل الأسرة العربية، (في): الأسرة العربية في عالم متغير، مرجع سابق، ص ٩٤.
- (١٦) سميرة موسى البدرى، سهام كاظم نمر: العنف الموجه ضد المرأة العراقية على وفق بعض المتغيرات، بحث منشور (في): "الفكر والممارسة لحماية الأسرة العربية من العنف الأسرى"، المؤتمر الدولي الخامس لقسم علم الاجتماع، (تحرير): البسيوني عبد الله جاد، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق، ٢٨-٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، ص ٤١٥.
- (١٧) أحمد زايد (مشرفاً): العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المجلد الأول، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢.
- (١٨) طريف شوقي: العنف في الأسرة المصرية، التقرير الثاني: دراسة نفسية استكشافية، (إشراف): أحمد المجذوب، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢.
- (١٩) المرجع السابق، ص ٤.
- (٢٠) منال محمد عباس: العنف الأسرى: رؤية سوسيولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ص ٣٢-٣٤.
- (٢١) المرجع السابق، ص ٣٦.

- (٢٢) عدلي السمري: العنف في الأسرة: تأديب مشروع أم انتهاك محظور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٧.
- (٢٣) منال محمد عباس: مرجع سابق، ص ٣٦.
- (٢٤) فادية أبو شهبة، ماجدة عبد الغني: ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، التقرير الأول: منظور اجتماعي وقانوني، (إشراف): أحمد المجذوب، المركز القومي للبحوث الاجتماعية.
- (٢٥) منال محمد عباس: مرجع سابق، ص ١٨٠، ٢٢٧.
- (٢٦) أحمد زايد: المداخل النظرية في دراسة القيم: نحو مدخل نظري لدراسة قيم العمل في المجتمع القطري، (في): اعتماد علام وآخرون: التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩٤، ص ٨٧ - ٨٨.
- (٢٧) انظر على سبيل المثال وليس الحصر المقالات التالية:
- ١- عبد المجيد الشوافي، نادر أبو الفتوح (تحقيق): علماء الدين: الانفلات الأخلاقي والجرائم الأسرية يهددان استقرار المجتمع، جريدة الأهرام، القاهرة، الخميس ٢١ يونيو ٢٠١٢، ص ٢٤.
 - ٢- عبد المجيد الشوافي (تحقيق): تراجع منظومة القيم سبب تخلف الأمة الإسلامية، جريدة الأهرام، القاهرة، الأثنين ١٠ سبتمبر ٢٠١٢، ص ٢٧.
 - ٣- محمد يوسف تهامي: علماء النفس والاجتماع يحذرون: سوء الاختيار ينتهي بقتل الأزواج، جريدة الأهرام، القاهرة، السبت ١٧ نوفمبر ٢٠١٢، ص ٢١.
 - ٤- حسنى كمال (تحقيق): رداً على الشبهات حول ضرب الزوجات - علماء الدين: العنف ضد النساء خروج على تعاليم الإسلام، جريدة الأهرام، القاهرة، الأثنين ٣ ديسمبر ٢٠١٢، ص ١٥.
 - ٥- نبيل السجيني (تحقيق): أطباء علم النفس يجيبون عن السؤال: لماذا تغير المصريون؟ جريدة الأهرام، القاهرة، الأثنين ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢، ص ٧.
 - ٦- محمد أبو العينين: الشخصية المصرية أصبحت عنيفة وحالة "التربص" تسيطر على الجميع، جريدة الأهرام، الجمعة ٢٥ يناير ٢٠١٣، ص ٦.

- (٢٨) أمال عبد الحميد محمد: الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين الامتثال والانحراف، بحث ميداني في مجتمع محلي حضري، (في): محمد الجوهري (مشرفاً): دراسة المشكلات الاجتماعية، دن، د. ت.
- (٢٩) نعيمة عبد الله حسين الصفار: التغيير الاجتماعي والتباين القيمي بين الأجيال في المجتمع القطري: دراسة ميدانية لعينة من سكان مدينة الدوحة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.
- (٣٠) عبد الحكيم أحمد سلام الشرجبي: أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أنساق القيم في المجتمع اليمني: تحليل بنائي مقارن، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٦.
- (٣١) شريفي ناشي الجابري: التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها في بعض القيم الاجتماعية بالمجتمع السعودي: دراسة تطبيقية على عينة من الأسر السعودية بمدينة جدة، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.
- (٣٢) أمين سعيد عبد الغنى: تأثير الانترنت على القيم والاتجاهات الأخلاقية للشباب الجامعي، (في): أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، المؤتمر العلمي التاسع، الجزء الرابع، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٣.
- (٣٣) يحيى حسين حسن الخطيب: العولمة والقيم الاجتماعية للشباب الفلسطيني: بحث انثروبولوجي لعينة من طلاب وطالبات الجامعات في المجتمع الفلسطيني - غزة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- (٣٤) أحمد زايد وآخرون: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، لجنة الشفافية والنزاهة، وزارة التنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩. متاح على الموقع الإلكتروني: (<http://www.ad.gov.eg>)
- (٣٥) عبد الله بن مسفر بن محمد عنكيس: تأثير العولمة على ثقافة الأسرة الحضرية السعودية: دراسة ميدانية مقارنة لعينة من الأسر بمدينة جدة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.

- (٣٦) حنان محمود أحمد أبوزيد: ديناميات التباين الاجتماعي في العائلة المصرية: دراسة بنائية مقارنة في الريف والحضر، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.
- (٣٧) خالد عبد الله ناصر طميم: التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على أنماط السلوك الإجرامي: دراسة مقارنة بين الريف والحضر في المجتمع اليمني، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.
- (٣٨) أمينة محمد بيومي عفيفي: التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي: دراسة سوسيوولوجية ميدانية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ١٩٩٤.
- (٣٩) إلهام فرج عشاوى محمد: الانحرافات الأسرية في المجتمع المصرى: دراسة ميدانية بالمؤسسات العقابية لظاهرة الخيانة الزوجية من قبل الزوجات بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.
- (٤٠) مجدة إمام حسانين: التحولات الاجتماعية والجرائم العائلية في المجتمع المصري، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
- (٤١) أحمد المجذوب (مشرفاً): أسباب ارتكاب النساء لجريمة القتل، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- (٤٢) رويدا السيد أبو العلا: العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والجريمة داخل الأسرة المصرية (١٩٧٥-١٩٩٥): دراسة حالات بالمؤسسات العقابية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.
- (٤٣) مها متولى محمد سيف الدين: مرجع سابق.
- (٤٤) سالي محمود سامى عبد الحى: التحولات الاجتماعية والثقافية والمشكلات الأسرية في المجتمع المصري: دراسة ميدانية في مدينة القاهرة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
- (٤٥) حنان مساعد سعد السريحي: ثقافة العولمة وأثرها على ظاهرة الطلاق الوجداني في مصر والسعودية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.

- (٤٦) محمود عبد الرشيد، زين العابدين مخلوف: جرائم الشرف: صورة من العنف الموجه ضد المرأة، مركز قضايا المرأة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- (٤٧) عبد الناصر شحاتة وهبة: الأبعاد الاجتماعية والثقافية للخيانة الزوجية: دراسة ميدانية لعينة من السجناء بسجن القنطرة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.
- (٤٨) حنان بشير صالح الصويعي: الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية: دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينتي طرابلس والزاوية، رسالة "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
- (٤٩) سالم إبراهيم على إبراهيم: جرم القتل في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية على عينة من مرتكبي القتل العمد في مدينة طرابلس، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.
- (٥٠) أميرة صلاح هلال: العنف ضد المرأة.. في الشارع ٤٢% والأسرة ٣٥% والعمل ١٩.٩%، جريدة الأهرام، القاهرة، الأربعاء ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، ص ١٢.
- (٥١) جون سكوت، جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع، (ترجمة): مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، (مراجعة وتقديم): محمد الجوهري، المجلد الثاني، العدد (١٨٧٧)، المشروع القومي للترجمة، وزارة الثقافة، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٦٣.
- (٥٢) سامية مصطفى الخشاب: دراسة الأسرة: النظرية الاجتماعية، مكتبة النصر، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٦٧.
- (٥٣) أحمد زايد: آفاق جديدة في نظرية علم الاجتماع: نظرية تشكيل البنية (نظرية البنية)، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والثلاثون، العددان الأول والثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مايو ١٩٩٦، ص ٨١-٨٢.
- (٥٤) محمد حافظ دياب (مترجم): بيتر بيرجر والظاهرانية، (في): ميشيل فوكو وآخرون: التحليل الثقافي، (تحرير): إيدث كريزويل وآخرون، (مراجعة وتقديم): أحمد أبو زيد، العدد (١٢١٨)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٤٠.

- (^{٥٥}) فرانك ويليامز الثالث، ومارلين ماك شاني: السلوك الإجرامي: النظريات، (ترجمة وتعليق): عدلي السمري، (تقديم): محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص ١٤١-١٤٢.
- (^{٥٦}) مريم أحمد مصطفى: إميل دوركايم، (تقديم): محمد عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٥٩.
- (^{٥٧}) خلف الشاذلي وآخرون: اتجاهات حديثة في علم الاجتماع، دار التيسير للطباعة والنشر، المنيا، ٢٠٠٥، ص ص ١١٦-١١٧.
- (^{٥٨}) سامية مصطفى الخشاب: ، مرجع سابق، ص ١٦٨.
- (^{٥٩}) أحمد محمد السيد إمام عسكر: مرجع سابق، ص ٦٨.
- (^{٦٠}) سامية محمد جابر: الجريمة والسلوك الانحرافي، (في): علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٣٢٣.
- (^{٦١}) المرجع السابق، ص ص ٣٢٣-٣٢٤.
- (^{٦٢}) المرجع نفسه ، ص ٣٢٤.
- (^{٦٣}) مصطفى عبد المجيد كاره: مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣.
- (^{٦٤}) سامية محمد جابر: مرجع سابق، ص ٣١٤.
- (^{٦٥}) أمال عبد الحميد محمد: القيم الأخلاقية للمرأة: دراسة متعمقة لقيمة العفة والشرف، (في): محمد الجوهري وآخرون: الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٨٤.
- (^{٦٦}) أندرو إيجار وبيتر سيدجويك: موسوعة النظرية الثقافية: المفاهيم والمصطلحات الأساسية، (ترجمة): هناء الجوهري، (مراجعة وتقديم وتعليق): محمد الجوهري، العدد (١٣٥٧)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٤٩٥.
- (^{٦٧}) محمود عبد الرشيد، زين العابدين مخلوف: مرجع سابق، ص ٣٨.
- (^{٦٨}) مصطفى عبد المجيد كاره: مرجع سابق، ص ٢٥٣.
- (^{٦٩}) سامية مصطفى الخشاب: مرجع سابق، ص ص ١٦٧-١٦٨.
- (^{٧٠}) سميرة موسى البديري، سهام كاظم نمر: مرجع سابق، ص ٤١٩.

- (٧١) المرجع نفسه، ص ص ٤١٩-٤٢٠.
- (٧٢) أحمد زايد: مداخل دراسة القيم، (في): علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دن، ٢٠٠٨، ص ٢٠٢.
- (٧٣) أنتوني جيدنز: الجريمة والمجتمع المحلي، (في): الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، (ترجمة): أحمد زايد، محمد محيي الدين، (مراجعة وتقديم): محمد الجوهري، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٢٥.
- (٧٤) المرجع السابق، ص ٧٢.
- (٧٥) أديب اللجمي وآخرون: المحيط - معجم اللغة العربية، تقديم: محيي الدين صابر، المجلد الأول، الطبعة الثانية، أمبريمتو، بيروت، ١٩٩٤، ص ص ٣٢٧-٣٢٨.
- (٧٦) أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٨٢.
- (٧٧) مجد الدين الفيروز آبادي: القاموس المحيط، الجزء الرابع، دار الجيل، بيروت، ١٩٥٢، ص ٣٧٨٢.
- (٧٨) شارلوت سيمور - سميث: موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، (ترجمة): مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهري، العدد (٢/٦١)، الطبعة الثانية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٤٣٩.
- (79) Hutcheon Pat Duffy: Value Theory: Towards Conceptual clarification, The British Journal of Sociology, Vol. (23), No. (2), Jun, 1972, P. 174. (<http://www.Jstor.org>).
- (80) Hitlin Steven, Piliavin Jane Allyn; Reviving A Dormant Concept, Annual Review of Sociology, Vol. (30), 2004, P.5. (<http://wwwJstor.org>).
- (81) Hitlin Steven: Values as The Core of personal Identity: Drawing Links between two Theories of self, Social Psychology Quarterly, Vol. (66), No (2), Jun, 2003, P 119. (<http://www.Jstor.org>).

(82) Schwartz H. Shalom, et al; Values and inter group social motives: A study of Israeli and German students, social psychology Quarterly, Vol. (53), No. (3), Sep., 1990, PP. 185.
(http://www.Jstor.org).

(83) محمد علي محمد وآخرون: قاموس علم الاجتماع، (تحرير ومراجعة): محمد عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٤٦٩.

(84) شارلوت سيمور - سميث: مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(85) محمد علي محمد وآخرون: قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٨٤.

(86) شارلوت سيمور - سميث: مرجع سابق، ص ص ٢٥٣-٢٥٤.

(87) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: ديناميات الانحراف والجريمة: التفسيرات - القضايا - الممارسة العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ص ٢١ - ٢٢.

(88) أحمد زايد: الضوابط الاجتماعية في مواجهة الانحراف داخل الأسرة العربية، مرجع سابق، ص ٩٨.

(89) زينب حسن فليح الجبوري: علاقة العنف الأسري باتجاه الشباب الجامعي نحو الإدمان، (في): "الفكر والممارسة لحماية الأسرة العربية من العنف الأسري" المؤتمر الدولي الخامس لقسم علم الاجتماع، المجلد الثاني، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مرجع سابق، ص ٦٨٥.

(90) محمد الذوادي: مشروعية التنمية في الوطن العربي، المجلة العربية السنة (٣٦)، العدد (٤٢٠)، الوطنية للتوزيع، الرياض، السعودية، ديسمبر ٢٠١١، ص ٤٨.

(91) أميرة صلاح هلال: التحرش السياسي أحدث "صيحات" العنف ضد النساء، جريدة الأهرام، السبت ١٦ فبراير ٢٠١٣، ص ٢٤.

(92) Suhonen Pertti; Approaches to value research and value measurement Act sociologica, Vol. (28), No. (4), University of Tampere, Finland, 1985, pp. 352-353.
(http://www.Jstor.org).

(93) Louw Nee Blygnault, Hildegarde Madeleine; A Family Ecology Approach to the transmission of Value Priorities of certain young adults South African Women, (In): ProQuest Dissertation and theses 2002, Section 6004, Part 0278 [Ph.D. Dissertation], University of Pretoria South Africa, 2002.

- (٩٤) محمد جمال أبوزيد: ٥٠% من جرائم القتل يرتكبها شباب تحت الثلاثين، جريدة الأهرام، السنة (١٣٧)، العدد (٤٦٠٤٥)، الأحد ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢، ص ١.
- (٩٥) منال محمد عباس: مرجع سابق، ص ٢٢٨.
- (٩٦) إلهام فرج عثماوي محمد: ومرجع سابق، ص ٢٨٢.
- (٩٧) سالي محمود سامي عبد الحي: مرجع سابق، ص ٣٠٢.
- (٩٨) محمد عبد الله المطوع: العلاقة بين العنف الأسري تجاه الأبناء والسلوك العدواني لديهم، دراسة ميدانية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية في مدينة الرياض، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٣٦)، العدد الأول، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٨، ص ٧٠.
- (٩٩) سميرة موسى البديري، سهام كاظم نمر: مرجع سابق، ص ٤٣٧.
- (100) Stacey Hassall et al; Comparing the protestant work ethic in the employed and unemployed in Australia, Journal of Economic Psychology, Vol. (26), No. (3), Jun, 2005, pp. 327-341.
- (١٠١) مجدة إمام حسنين: مرجع سابق، ص ٣٢٢.
- (١٠٢) أمينة محمد بيومي عفيفي: مرجع سابق.
- (١٠٣) مها متولي محمد سيف الدين: مرجع سابق، ص ٢٢١.
- (١٠٤) حنان بشير صالح الصويعي: مرجع سابق، ص ١٨٤.
- (١٠٥) فادية أبو شهبة، ماجدة عبد الغني: مرجع سابق، ص ٣٠٣.
- (١٠٦) أحمد محمد السيد عسكر: مرجع سابق، ص ٥٨ - ٥٩.
- (١٠٧) فادية أبو شهبة، وماجدة عبد الغني: مرجع سابق، ص ٣٠٦.
- (108) Spates James I; The sociology of values, Annual Review of sociology, Vol. (9), 1983, P. 38.
- (109) Roof Clark Wade; Value change in global perspective, The American Journal of sociology, Vol. (101), No. (6), May, 1996, pp. 1735-1736. (<http://www.Jstor.org/Journals?UC Press. Html>).
- (١١٠) أميرة صلاح هلال: العنف ضد المرأة، مرجع سابق، ص ١٢.

(^{١١١}) خالد منتصر: "الشَّلَوْتُ حجر الزاوية في العلاقة الزوجية، (في): الختان والعنف ضد المرأة، (تقديم): سناء البيسي، مكتبة الأسرة، ، سلسلة الأعمال العلمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ص ١٦١-١٦٤.

(^{١١٢}) John Michael Stabile; A case study of the moral belief systems of 13 to 15 year old in relationship[to the conceptions of absolute or relative "Truth", (In): proquest dissertation and theses 2001, Section 112, Part 0514145 pages; [Ph.D. Dissertation], United states-Illinois: Loyola University of Chicago, 2001.

(^{١١٣}) أحمد المجدوب (مشرفاً): أسباب ارتكاب النساء لجريمة القتل، مرجع سابق.

(^{١١٤}) عبد الناصر شحاته وهبة: مرجع سابق، ص ٢٨٧.

(^{١١٥}) سيد صالح وآخرون (تحقيق): البيت المصري يحترق بنار الجريمة ولا عزاء لصلة

الأرحام، جريدة الأهرام، السبت ٢٣ فبراير ٢٠١٣، ص ١٤.

(^{١١٦}) عيبر فؤاد أحمد: الترامادول وراء العنف.. وتعاطي النساء يتزايد، جريدة الأهرام،

الخميس ١١ أبريل ٢٠١٣، ص ١.

(^{١١٧}) رويدا أبو العلا: مرجع سابق.

(^{١١٨}) عبد الله بن مسفر بن محمد عنكيس: مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(^{١١٩}) أحمد زايد (مشرفاً): العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص

ص ٩٢-٩٣.

(^{١٢٠}) محمد أحمد مبارك صادق: العنف الأسري: دراسة سوسولوجية لعنف الزوجات ضد

الأزواج كما ورد في ملحق دموع الندم الصادر عن جريدة الجمهورية، ٢٠٠٥، بحث

منشور في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد (٥٧)، كلية الآداب، جامعة المنيا،

يوليو ٢٠٠٥، ص ٢٠٨.

(^{١٢١}) حنان مساعد سعد السريحي: مرجع سابق، ص ص ٢٢٦-٢٢٧.